مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.31-Vol.1 / ISSN:2958-8537

العدد الواحد والثلاثون (31)، المجلد الأول
تاريخ 28 – 2 – 2025
(ص169 لـ ص206)

أزمة دارفور الأسباب والمسببات والأبعاد التاريخية

"The Darfur Crisis: Causes، Factors، and Historical Dimensions"

الدكتور أحمد محمد إسحاق
Ahmat Mahamat Issak
محاضر بجامعة الملك فيصل بتشاد بكليتي الدراسات العليا
قسم التاريخ، وكلية الشارقة للعلوم التربوية
Ahmadmhtbaldas@gmail.com

الأستاذ حمزه موسى تجاني
Hamza Moussa Tidjani
محاضر بجامعة آدم بركة بأبشة، قسم التاريخ
Kalie4322@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعريف بمشكلة الأزمة في دارفور والأسباب والمسببات المتعلقة بالأزمة والأبعاد التاريخية لها وحدود امتدادها، تحدث العديد من الباحثين أن أزمة دارفور هي بدأت بالصراع على الموارد ثم تسببت والتي على الرغم من كثرة المحاولات لإيجاد حل سلمي شامل لها، حيث استطاعت كل الأطراف الدولية والإقليمية، أن تجد حل للنزاع.

وتمثلت مشكلة الدراسة، في أن دارفور تبقى مشكلة مستعصية حتى يومنا هذا بسبب تطور الصراع القبلي وفظاعة ما ارتكب فيها من جرائم إنسانية، لم تتوصل كل الجهود والمساعي الإقليمية والدولية تأمين واستقرار الأوضاع والحفاظ على حرية مواطني الإقليم والدفاع عن حقوقهم.

وتحاول هذه الدراسة قدر الامكان شرح أسباب أزمة دارفور للوصول إلى التعرف عن مسبباتها والحقيقة حول مواقف الأطراف المتصارعة المحلية والاقليمية والدولية المشاركة بها، واستكشاف آفاق الحلول المستقبلية لها. وقد أشارت فرضية الدراسة إلى أن التدخل الإقليمي والدولي لم يساهم في إزالة الحواجز التي تعيق حلا للمشكلات وتتبعها للتحقق من صحة الفرضية. وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها وتبيان مقاصدها، وبعد مراقبة الأوضاع العامة للأزمة ودراسة الأسباب والمسببات والأطراف المتصارعة والتحليلات بشأنها والتصريحات والقرارات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بها، تم استخدام مزيج من المناهج العلمية، يأتي على رأسها المنهج التاريخي والتحليلي واتخاذ القرارات، للخروج باستنتاجات خاصة بالدراسة متعلقة بدارفور سواء في وصفها كصراع قائم أو في محاولة لتقديم حلول ناجحة لها.

وخرجت الدراسة بتوصيات كان أهمها التأكيد على مبادئ العدل والإنصاف في العلاقات الدولية واحترام مبادئ السيادة الدولية وآليات الأمن الجماعي لحل الصراعات وإقامة المزيد من التحالفات وتعزيز التعاون بين الدول على مختلف الأصعدة والمؤسسات المختلفة،

مصطلحات الدراسة: تتضمن الدراسة مجموعة من المصطلحات والمفردات المهمة على النحو التالي: ازمة دارفور، الصراع القبلي، التوتر الأمني، الحركات المسلحة، التدخل الدولي.

والبحث يتكون من ثلاثة مباحث كآلاتي:

المبحث الأول: أهمية إقليم دارفور الجغرافية والسياسية.

المبحث الثاني: الصراع بين الحركات المسلحة في دارفور والحكومة.

المبحث الثالث: دور الأمم المتحدة والاتحادي الإفريقي في أزمة دارفور.

الكلمات المفتاحية: دارفور–الصراع–الأمم المتحدة–الحركات المسلحة.

Abstract:

This study aims to introduce the crisis in Darfur، explore its causes and underlying factors، examine its historical dimensions، and analyze the extent of its expansion. Many researchers argue that the Darfur crisis initially stemmed from conflicts over resources and later escalated، despite numerous attempts to reach a comprehensive peaceful resolution. Various international and regional actors have sought to find a solution to the conflict.

The research problem lies in the persistent complexity of the Darfur crisis، which remains unresolved due to the escalation of tribal conflicts and the severity of human rights violations committed in the region. Despite numerous regional and international efforts، stability has not been achieved، nor have the rights and freedoms of Darfur's citizens been effectively protected.

This study endeavors to explain the causes of the Darfur crisis as comprehensively as possible، aiming to identify its root factors and uncover the true positions of the local، regional، and international parties involved in the conflict. Additionally، it seeks to explore potential future solutions. The study hypothesizes that regional and international interventions have not successfully removed the obstacles preventing

a lasting resolution to the crisis. The research examines this hypothesis by tracing the developments of the conflict.

To address the research questions، achieve the study's objectives، and clarify its purposes، a combination of scientific methodologies was employed، primarily the historical method، analytical method، and decision-making approach. These methodologies facilitated a deeper understanding of the conflict، the involved parties، relevant analyses، statements، and international and regional agreements. The study concludes with findings relevant to Darfur، both in its characterization as an ongoing conflict and in presenting viable solutions.

The study's key recommendations emphasize the importance of justice and fairness in international relations، respect for the principles of state sovereignty، and strengthening collective security mechanisms to resolve conflicts. It also highlights the need for increased alliances and cooperation among nations across various domains and institutions.

Key Terms:

The study includes significant terms and concepts، such as: Darfur crisis، tribal conflict، security tensions، armed movements، international intervention.

Research Structure:

The study is divided into three main sections:

1. The Geographical and Political Importance of the Darfur Region.
2. The Conflict Between Armed Movements in Darfur and the Government.
3. The Role of the United Nations and the African Union in the Darfur Crisis.

Keywords: **Darfur – Conflict – United Nations – Armed Movements**.

مقدمة الدراسة:

تعاني القارة الإفريقية حاليًّا خليطًا من الصراعات والنزاعات المسلحة، معظمها داخلي، وذلك بسبب الصراع على السلطة أو الثروة أو كلتيهما معًا، إضافة إلى انتشار الصراعات العرقية والقبلية، وكذلك التمدد اللافت لتنظيمات إرهابية في مناطق واسعة من شمال ووسط القارة ومنطقة الساحل وتنمو الحركات المسلحة في عدد من الدول الإفريقية في بيئات جاذبة؛ حيث لم تستطع السلطات المتعاقبة، منذ حقبة الاستقلال والتحرر من الاستعمار أن تثبّت وتوطد دعائم الدولة القوية، وهو ما سمح بانتشار أسرع للجماعات المسلحة التي تستغل ضعف الأنظمة

السياسية وعوامل التهميش الاقتصادي والسياسي والصراعات القبلية والإثنية، وتعقيد التركيبة الاجتماعية وتداخلاتها، وتوسع أطر التداخل بين الدين والقبيلة والأيديولوجيا والإثنية، تستغل كل هذا للانتشار والتوسع، يتطلب دراسة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا في سياقات مغايرة لأساليب الفهم التقليدي، فأنشطة الحركات المسلحة لا تقتصر على تنفيذ الأجندة الدينية والسياسية، إذ تتقاطع مع تعقيدات التركيبة القبلية وفشل سياسات الاندماج الاجتماعي، أي غياب أو عدم قدرة الحكومات على تحديث البناء المجتمع إن الترابط القبلي هو السمة التي تميزت بها بعض الدولة الافريقية، إلى درجة يصعب معها الحديث عن دولة تتمتع بتجانس سكاني كامل.

وقد برزت هذه الظاهرة إلى الوجود بداية بسبب تفك الممالك الضخمة التي كان تضم شعوبًا مختلفة في الأعراق وأممًا متباينة في الأديان ومتعددة في اللغات ومتنوعة في الثقافات، فتحللت تلك الممالك إلى وحدات أصغر لم تتطابق فيها الحدود السياسية مع الواقع الإثني، فانقسمت جماعة عرقية واحدة إلى عدة وحدات سياسية، وعلى عكس ذلك تمامًا ضمت الدولة الواحدة في داخلها جماعات مختلفة أشد الاختلاف وأعراقًا متباينة أشد التباين؛ إلى درجة تلاشت فيه كل القواسم المشتركة من لغة أو دين أو عرق؛ مما قاد إلى صراعات حادة بين هذه الجماعات؛ بحيث تريد كل منها السيطرة، وترفض هيمنة الجماعات الأخرى عليها.

جاءت الدراسة للبحث في أسباب ومسببات الازمة في دارفور مدى التأثير الإقليمي والكشف بما يتعلق في شأن الصراع في دارفور، الذي تفاقم وأصبح يعاني منه سكان الإقليم بالعديد من الأضرار مثل القتل والنهب والتهجير والتوتر الامني وانعدام الاستقرار الناجم من النزاع بين الحكومة وسكان الإقليم والصراع القبلي بين القبائل التي تسكن في الإقليم التي هي من الوضوح بمكان لم تتمكن كل المساعي من إحلال السلام في الإقليم وما استطاعة السيطرة على الأوضاع القائم فيها، والخروج بحل واضح وخطة منظّمة لوقف الصراع فيها بدعم إقليمي ودولي وأممي واتحادي.

ولإلقاء الضوء على فاعلية التدخل لصالح الدول التي تعاني من امتداد تحديات كبري وأزمات داخلية تستعصى على الأطراف الداخلية حلها بخاصة دول الجوار، من خلال البحث في أسبابها ومسببات وأبعاده إمكانية عكس النوايا الحسنة للدول القادرة على المشاركة في إطار المجتمع الدولي.

إلا أن أزمة دار فور لازالت تزداد الأوضاع الإنسانية فيها سوءاً، ويزداد انتشار السلاح وتفشي المجاعات.

لقد شكلت أزمة دارفور تحديات كبرى حول قدرة مجلس الأمن على إيجاد مكان له كمدير لشؤون الشعوب الواقعة تحت ظلم كبير وانتهاك جائر لحقوق الانسان وعدم اتخاذ بعين الاعتبار أي إجراءات حاسمة وسريعة، على الأغلب سياسية ومدعومة عسكريا.

مشكلة الدراسة:

يثير تفاقم الصراع الداخلي في دارفور وتشابك النزاعات بين أطرافها وعجز الوسطاء بخاصة الأمم المتحدة متمثلة بمجلس الأمن بالمقام الأول على حلها العديد من التساؤلات حول حقيقة هذه الأزمة وأبعادها وأسباب استمرارها. ومن أهم هذه الأسئلة:

1-ما هي أزمة دارفور؟ ومتى بدأت تداعياتها؟ وما هي أسبابها الرئيسية؟

2-ما هي جهود ودور الوساطات لحل الصراع في دارفور؟

3.وماهي الآليات والإجراءات التي اعتمدتها لحلها؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مشكلة الأزمة دارفور والوقوف على أهم الأسباب والمسببات التي أدت الى انفجار الأزمة بخاصة التركيز على الابعاد والعنصر الصراع والجهود والمساعي الدولية والاقليمية كل ذلك تحاول الدراسة تبيانها وشرحها.

كما تتناول الدراسة واحدة من أهم الأزمات الداخلية التي يواجها السودان، في محاولة دراسة وفهم أسباب الصراع في دارفور وأبعاده التاريخية.

أهداف الدراسة:

التعريف على حقيقة ما يجري من صراع في دارفور. بمفهوم التدخل الدولي، أنواعه وتطوره، التعريف بأزمة دارفور وأسبابها وتطوراتها وأبعادها المختلفة.

الوقوف حول الجهود والمساعي الدولية والاقليمية والاتحادية والآليات التي اعتمدتها لحل مشكلة ازمة دارفور.

التعريف بمواقف الأطراف المباشرة وغير المباشرة في حل الأزمة، والأدوار التي لعبتها دول الجوار والدول الكبرى لحلها.

فرضيات الدراسة:

إن التدخل الدولي في العديد من النازعات والصراعات الداخلية يكمن من ورائه أهداف وأغراض سياسية لبعض القوى الاقليمية والدولية.

1-إن تدخل الدول الكبرى في النزاع الداخلي لدارفور قد أدى الى تعقيد الأزمة وليس حلها.

2-انعكس ضعف الأمم المتحدة وعدم فاعلية قرارتها على تصعيد الصراع الداخلي الحاصل في دارفور.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: إقليم دارفور.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية بين 1980-2015م.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة مجموعة من المصطلحات والمفردات المهمة، والتي يمكن تثبيتها على النحو التالي: ازمة دارفور، الصراع القبلي، التوتر الامني، الحركات المسلحة، التدخل الدولي.

المبحث الأول: أهمية إقليم دارفور الجغرافية والسياسية:

يعتبر إقليم دارفور من أهم أقاليم السودان على الإطلاق اقتصاديا واجتماعيا واستراتيجيا تبلغ مساحة إقليم دارفور المتكون من ثلاث ولايات (510) ألف كلم مربع اي ما يعادل مساحة بلاد الشـــــام (سوريا لبنان والأردن وفلسطين) وهي أكبر من مساحة فرنسا، تبلغ مساحة ولاية غرب دارفور (150.000كلم مربع) وتشترك في الحدود مع كل من ولايتي جنوب وشمال دارفور ودولة تشاد ويبلغ عدد سكانها (6.07 مليون) نسمة تختلط فيها الأعراق وإن كانت الغلبة للمجموعات الإفريقية وتعتبر قبيلة المساليت أكبر هذه القبائل. وتعرف الولاية بدار المساليت التي تمتد حدودها تاريخياً إلى مدينة أبشي وأدري التشادية، أما ولاية شمال دارفور فتبلغ مساحتها (60.000 كلم مربع) تحدها من الشرق ولاية شمال كردفان وجنوبها ومن الشمال ليبيا وتشاد من غربها، وأهم قبائلها الزغاوة والفور والمديوب والمساليت، البرقو والقمر، وأغلبهم رعاة ومزارعين ولاية شمال وغرب دارفور هي الأكبر مساحة إذ تقدر مساحتها ب (260.000 كلم مربع) تحدها ولايتي شمال وغرب دارفور من الجنوب أما شرقاً فتحدها ولاية جنوب كردفان يقدر عدد سكانها (3.64.000) نسمة يعيشون حياة الريف ويمثل جملة سكان دارفور ربع سكان السودان البالغ عددهم (35 مليون نسمة) تقريباً، تكاد تطابق جغرافية دارفور مع إقليم شرق تشاد من حيث الجغرافية والعادات الاجتماعية للسكان والسلالات العرقية[1]

أ–أسباب قيام الأزمة في دارفور:

تمتد دارفور وتشاد جغرافياً من الصحراء الكبرى عبر منطقة الساحل إلى أفريقيا الوسطى والشرقية، وترتبط الأزمة الجارية في هذين الموقعين ارتباطاً وثيقاً بما يجري في الأقاليم على نطاق واسع، أزمة أسبابها ناشئة أصلاً في عدد من البلدان المجاورة وعواقبها مؤثرة في هذه البلدان نفسها فشمالاً، حاولت ليبيا القذافي دائماً مدّ نفوذها باتجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخاصة في تشاد ودارفور ورمت الحكومة الليبية، بداية، في السبعينات والثمانينات، حين كانت تستلهم المبدأ العروبي، إلى أن تجد حلفاء لها من بين السكان الرحل العرب المحليين. وغذا هذا نشوء أيدلوجية تدعو للتفوق العربي الذي هو الآن أحد القوى المحركة لميليشيات الجنجويد كما سعى القذافي، لأغراض

1 –إنترناشنال كرايسز جروب،2007، ص 27 – 28؛ مسح الأسلحة الصغيرة 2007م، صفحتا 1–6

انتهازية، إلى دعم التبو أو التيدا، وهم رحل ليسوا عرباً وكانت أراضيهم المحصورة في الحدود التشادية – الليبية، معقل تمرد ضد نظام أنجمينا، وغدت كذلك مرة أخرى منذ سنة 1997[2].

لعبت أزمة دارفور دوراً محورياً في سير العلاقات بين السودان وتشاد نسبة للارتباطات الوثيقة ما بين دارفور وشرق تشاد، ولمعرفة أثر هذه الأزمة على العلاقات يجب توضيح أهمية المنطقة –دارفور –وأسبابها –أبعاد الأزمة منذ تأسيس السلطنة في القرن السادس الميلادي وحتي مطلع القرن الحادي والعشرين لم تشهد دارفور حربا مدمرة وصراعات دموية حصدت هذه الحرب الآلاف من العسكر والمدنيين من بينهم الأطفال والنساء ودمرت الحرب المباني الأساسية وتحولت أطراف المدن إلي معسكرات للنازحين وذهب البعض إلي دول الجوار لاجئين خاصة دولة تشاد، فالسؤال المطروح ماهي أسباب ومسببات أزمة دارفور وكيف تطورت حتي وصلت إلى هذه المرحلة؟ [3].

الصراع في دارفور هو نتاج مجموعة معقدة من العوامل بما في ذلك النزاعات من أجل الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها والتوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية وغياب إدارة قوية وعادلة والعسكّرة وانتشار الأسلحة الصغيرة فالصراع بين المجموعات العربية،أو تلك التي تعرف نفسها بأنها عربية، ليس شأناً جديداً فالرزيقات والمعالية تقاتلتا في جنوب شرق دارفور في الستينات على حقوق إدارية وقانونية أما الرزيقات وبني هلبة فقد اشتبكتا طلباً للكلأ والماء لقطعانهما في جنوب –غرب دارفور في السبعينات وفي منتصف الثمانينات أدخلت توليفة مميتة من العوامل والمسببات الرعاة المزارعين، عرباً وغير عرب، في دوامة مواجهة مستمرة وتمثلت هذه العوامل في الجفاف الكبير لسنتي 1985 –1984، وتداعيات الحرب المتسربة من تشاد، وأيديولوجية سياسية مبدؤها التفوق العربي قادمة من ليبيا وشجعتها الخرطوم وإذ قامت ليبيا بتسليح عرب دارفور، وأقام غير العرب بمن في ذلك قبيلة الفور اتصالات مع تشاد.[4].

لقد كان تمثيل العرب ناقصاً في محادثات السلام لحل أزمة دارفور في الدوحة ولم يرد اقتتالهم المستمر على جدول أعمال المحادثات، كما لم تظهر فكرة الوساطة بين العرب المتقاتلين في جهود الوساطة ولفهم الصراع الحالي، يمكن فصل العرب في دارفور إلى ثلاث مجموعات رئيسية، مع التحذير من خطورة التعميم المطلق حيث أن التمييز بين مجتمعي الأبالة والبقارة غير واضح في كثير من الأحيان، ولا سيما في جنوب دارفور، حيث يمكن أن يكونا رعاة ومزارعين في آن واحد [5].

---

2 –إنترناشنال كرايسز جروب، المصدرالسابق ص ص 1–6

3-(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة، المركز السوداني للخدمات الصحفية، ط1، الخرطوم، ص1341

4 –.تقرير من ست صفحات ليهومن رايتس ووتش في يوليو 2010، بعنوان "الأمم المتحدة:

5 –توبيانا،2009، ص28

ملكية الأراضي في دارفور:

نظام حيازة الأراضي في دارفور، أو دار فور، كما كانت تسمى في ذلك الوقت، يعود إلى سلطنة الفور 1916 –1650، عندما منح سلطان الفور الحواكير الملكية، وهي جمع حاكورة للمجموعات القبلية والأفراد معاً أما البريطانيون، الذين لجأوا إلى حكم دارفور بواسطة الإدارة الأهلية لزعماء القبائل، فقد أدخلوا نظام الديار القبلية الذي أسبغ على الناظر بشكل واضح زعيم القبيلة الأقوى سلطة بلا منازع على الجماعات العرقية وحق الاختصاص بالشؤون المدنية داخل أراضيه وكانت من أهم مهام الناظر تخصيص الأراضي وتسوية النزاعات المدنية وخص البريطانيون جميع المجموعات المستقرة الكبيرة تقريبا في الاقليم بدار، وأحيانا عملوا على نقل مجتمعات محلية بأكملها لإنشاء كتل متجاورة عرقياً. ومُنح معظم الرعاة في دارفور مزيجا من الدار وحق الوصول إلى المراعي وفق تقويم سنوي مرتب مسبقاً.

وهناك من يذكر أسباب أخرى للصراع الذي أدى إلى هذه الأزمة منها:

1–التنافس على الموارد:

التنافس على الموارد الصعبة قد تسبب في 70% من المعارك القبلية في دارفور وكذلك تساهم في تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية وكانت قرارات الحكومات المركزية غير المدروسة ومنها مثلاً القرار الذي قضي بحل الإدارة الأهلية عام 1970م قد جعلت من الصعوبة بمكان السيطرة على الشأن القبلي وكذلك في القرار القاضي بجعل سائر الأراضي غير المسجلة في دارفور ملكاً للدولة وهذا يتعارض مع الحيازات القبلية للأراضي ونستطيع أن نقول أن الصراع القبلي في دارفور قد بدأ من ذلك الوقت. (6)

2–الجفاف والتصحر:

في بداية السبعينات من القرن الماضي تعرضت معظم دول غرب أفريقيا إلي موجات من الجفاف والتصحر والذي ضرب معظم مناطق دارفور الكبرى وقضي علي المراعي ومصادر المياه والأرض الصالحة للزراعة مما أدي إلى نزوح القبائل جنوباً حيث توجد مساحات من الأرض للرعي وللزراعة ومعلوم أن الأرض في دارفور كانت مقسمة بين القبائل بما يسمي الحواكير وهي عبارة عن أراضي مملوكة للقبيلة بموجب وثائق منح صادرة من سلاطين الفور سابقاً أو من سلطات الحكم الثنائي الذي طبق سياسات الحكم غير المباشر التي مكنت الكيان القبلي من إنشاء إدارات أهلية ذات شرعية مكنتها من تحديد حيازة الأرض واصبح لكل قبيلة أرض معلومة خاصة بها. (7)

---

6 –موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، لقاء مع الامين العام للاتحاد علماء المسلمين الدكتور احمد العو عند زيارته لإقليم دارفور

7–عبد الرحمن، فيصل حامد: أثر أزمة دارفور في العلاقات السودانية، الطابعون علم الطباعة، ط1، الخرطوم،2013م، ص53

ومن بين الأسباب التي أدت إلى الأزمة في دارفور عندما وصلت الإنقاذ للسلطة في 30 يونيو1989م كانت دارفور تعيش أوضاع أمنية متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية، وفي الأسبوع الأول لوصول ثورة الإنقاذ إلى الحكم، نجح المؤتمر الذي كانت منعقدا في الفاشر في الوصول لاتفاق بين القبائل العربية الرعوية والفور المزارعين ونصت قرارات المؤتمر التي تسلمها الزبير محمد صالح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة على قيام الدولة بمواجبها نحو بسط الأمن ونشر قوات الشرطة في الإقليم وتوفير المياه للرعاة للتفادي النزعات التي تنشب مع المزارعين من وقت لآخر.[8]

ومن القرارات التي صدرت من الحكومات المركزية وكان لها أثرها في تأجيج الصراعات الدموية بين القبائل تقليص دور القبائل في العمل الاجتماعي والخدمي وإقحامها في صراعات سياسية، تطبيق حكومة الإنقاذ لنظام الحكم الفدرالي وتقسيم الولايات وسلب سلطات القيادة الشعبية المحلية لصالح التيارات السياسية والزج بالقبائل في نفرات المجاهدين والدفاع الشعبي لمواجهة الانقلابات الأمنية، ساهم في تصاعد هذه الأزمة والصراعات المسلحة التركيبة القبلية. أدرك نظام الإنقاذ أنَّ سياساتها المعادية لأهل دارفور قد أدت إلى نشوب ثورة في الإقليم قوامها أكبر قبيلتين فيه، هما الفور الزغاوة، بجانب العديد من القبائل الأخرى ذات الأصول الأفريقية مساندة للثورة ومقاتلة بجانبها مثل المساليت، التاما، الداجو، المجدوب، البرقد وبعض العناصر العربية لاحقاً، وغيرها من قبائل صغيرة، لكن تظل قبيلة الزغاوة ببطونها المتعددة هي القوة الضاربة الحقيقية في الصراع [9].

قرارات الحكومة المركزية التي صدرت عام 1980م والتي قضت بتعين والي الإقليم الذي تنازع علي السلطة فيه قبائل الفور من جهة والعرب الزغاوة من جهة أخري ولم تجمع هذه القبائل علي حاكم من حكام دارفور منذ ذلك الوقت وكانت منظمات المجتمع المدني وعلي رأسها الأحزاب السياسية التي تم حظرها بعد أن كانت علي الأقل قد تمكنت من تذويب الانتماء القبلي والاثني إلي حد كبير في بوتقة الحزب وكانت الانتخابات ونتائجها مقبولة لدي الجميع قبل أن يصبح من شروط تعين حاكم لدارفور وأن يكون عضواً في الاتحاد الاشتراكي السوداني ويبدو أنَّ الحقيقة التي لم يفطن لها نظام الإنقاذ بداهة هي أنَّ العديد من قيادات الثوار قد سبق لهم أن شاركوا بقوة في حروب المنطقة المتداخلة ما بين السودان وتشاد وليبيا، بل مثلوا السبب المباشر في إلحاق تلك الهزائم المنكرة بالقوات الليبية وإجلائها من هضبة تبستي وقطاع أوزو الغنى بعنصر اليورانيوم والتي سبق لليبيا أن ضمتها لحدودها من جانب واحد.[10].

---

8 –(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سبق ذكره ص70

9–د. حسين آدم الحاج "إدريس دبِّي... والحياد المفقود" helhag@juno.com (Details-Darfur)

10 –عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور، مقال علمي أكوادور، مصادر الوفاق، العدد18، 2006م، ص5

إن الجفاف الذي عرفته منطقة الساحل بين سنتي 1984 -1970 والأضرار التي لحقت ببيئة الصحاري الشمالية أحدثت تغيراً في حياة بداوة أبالة دارفور، إذ قاموا، بحلول الثمانينات، بتغيير وجهة هجرتهم السنوية نحو موطن البقّارة في جنوب دارفور. وظن الأبالة بأن البقّارة، بوصفهم عرباً ورعاة، بأنهم سيقومون بإيوائهم وايواء قطعانهم ضيوفاً. بيد أن البقّارة كانوا تحت ضغط أيضاً –من القبائل المستقرة التي اندفعت جنوباً بسبب الجفاف واستفردت بمساحات كبيرة بغرض العيش والإتجار الزراعي.[11].

أما المهاجرون من تشاد الذين ما عرف تاريخهم تعايشاً مع جماعات دارفور غير العربية، فهم معروفون بكونهم من أكثر الجماعات المسلحة عنفاً. وتدليلا على ذلك نورد أمثلة: في جنوب دارفور، أحرقت المسيرية من تشاد عشر قرى في غرب كاس في ليلة واحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر1987 وأحرق بني حسين من المسيرية والسلامات من تشاد عدداً أكبر من القرى في الشمال الغربي لكاس ونشأت قرى جديدة يسكنها المهاجرون، [12].

ومن بين الأسباب التي أدت إلى الأزمة في دارفور عندما وصلت الإنقاذ للسلطة في 30يونيو1989م كانت دارفور تعيش أوضاع أمنية متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية، وفي الأسبوع الأول لوصول ثورة الإنقاذ إلى الحكم، نجح المؤتمر الذي كانت منعقدا في الفاشر في الوصول لاتفاق بين القبائل العربية الرعوية والفور المزارعين ونصت قرارات المؤتمر التي تسلمها الزبير محمد صالح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة على قيام الدولة بواجبها نحو بسط الأمن ونشر قوات الشرطة في الإقليم وتوفير المياه للرعاة للتفادي النزاعات التي تنشب مع المزارعين من وقت لآخر، وعاشت منطقة دارفور هدوء نسبيا باستثناء حركة النهب المسلح في طريق ليبيا ولأول مرة في تاريخ دارفور السياسي ضم تكوين مجلس قيادة الثورة اثنان من أبناء دارفور بينما خلت التشكيلات السابقة من مشاركة أبناء دارفور في مجلس قيادتها وهو اعلى سلطة في البلاد.[13]

ومن القرارات التي صدرت من الحكومات المركزية وكان لها أثرها في تأجيج الصراعات الدموية بين القبائل تقليص دور القبائل في العمل الاجتماعي والخدمي وإقحامها في صراعات سياسية، تطبيق حكومة الإنقاذ لنظام الحكم الفدرالي وتقسيم الولايات وسلب سلطات القيادة الشعبية المحلية لصالح التيارات السياسية والزج بالقبائل في نفرات

11 –فلنت ودي وال،2008، ص 49–52

12 –الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا،2008العدد 9، فبراير.

13 –(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سبق ذكره ص70

المجاهدين والدفاع الشعبي لمواجهة الانقلابات الأمنية، ساهم في تصاعد هذه الأزمة والصراعات المسلحة التركيبة القبلية.[14].

وبحلول منتصف التسعينات ما عاد الأبالة يبحثون عن المياه وحقوق الرعي فقط فنتيجة للضغوط على سبل كسب العيش الآتية خاصة من النزاع وانسداد طرق الهجرة الموسمية، فكر بعضهم في الاستقرار اعتقاداً منهم بأن الاستقرار وحده سيجلب لهم التنمية والخدمات والتعليم لأطفالهم كما أدرك قادتهم السياسيون، وهم قوة أضعف من أن يعبروا عن احتياجاتهم، بأن القوة السياسية تأتي مع الأرض.[15].

3-غياب التعليم والوعي:

من أكبر أسباب زيادة النـــزاعات القبلية في اتجاه معاكس لسير الحداثة والعولمة في السودان هو غياب التعليم والوعي من ناحية، ثم الحضور الضعيف للسلطة الرسمية في الريف بعد حل الإدارة الأهلية، وهو ما أدى إلى إزكاء روح العصبية القبلية ثم إعادة الإدارة الأهلية بصورة مسيَّسة وليست كنظام اجتماعي تنتجه المجتمع التقليدي في تطوره الطبيعي. حيث أدى التدخل السياسي إلى إضعاف المجتمع مما أدى إلى انهيار عناصر الضبط الاجتماعي. فكانت النتيجة حصول فراغ إداري وأمني أدى إلى حدوث التوتر والنزاعات بين القبائل. [16].

ظلت دارفور طوال الفترة 1916 – 1956 جزءاً لا يتجزأ من الســودان الحديث كمنطقة متخلفة يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية. وعندما استقل السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العرب، المسلمين في غالبهم، أو ما يُسمى بالمجموعة النيلية العربية المسلمة المسيطرة كانت هناك نزاعات في الإقليم في الفترة 1956 – 1980 – أي منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية وفي الفترة من 1983 – 1993 تحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين تجمعات إثنية قبلية ومجموعات تشـادية، والحكومة المركزية مع استخدام الأسلحة الحديثة وفي الفترة 1992 – 2002م.

هناك ملاحظة خاصة بالإدارة الأهلية، وهي أنها كانت تتولى عملية فض النزاعات لوحدها منذ عهد الاستعمار وحتى حلها في مطلع السبعينيات من القرن العشرين بواسطة حكومة نميري التي اعتبرتها من المؤسسات الرجعية أو المتخلفة دونما قراءة صحيحة لطبيعة المجتمع السوداني وآليات ضبطه الاجتماعي. فمن عام 1932 وحتى مطلع التسعينيات كان هناك نحو 36 نزاعاً كانت فيها آلية فض النزاع هي الإدارة الأهلية في 13 مرة وفيها 4 مرات جهد مشترك بين الحكومة والإدارة الأهلية من خلال مؤتمرات الصلح. مع ملاحظة أن الإدارة الأهلية تدخلت

14-حسين آدم الحاج "إدريس دبِّ... والحياد المفقود" helhag@juno.com (Details-Darfur)

15 -عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور،» مصدر سبق ذكره، ص30

16 -عبده مختار موسى(اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان) دارفور اموزجا مايو9\2019م

لوحدها لحل النزاعات الأهلية من عام 1932 وحتى العام 1975 بالكامل 8 مرات، ثم تدخلت الحكومة في عام 1976 و1978. ثم زاد تدخل الحكومة بالاشتراك مع الإدارة الأهلية في الثمانينيات من القرن العشرين[17]. لكن زادت معدلات النزاع القبلي في الثمانينيات، ثم زادت أكثر فأكثر في التسعينيات وفي الألفية الثالثة حيث غابت الإدارة الأهلية أو أصبح دورها ثانوي أو ضعيف كانت هناك مؤتمرات الصلح التي ترعاها الحكومة بحضور زعامات الإدارة الأهلية الذين تعيِّنهم الحكومة إذاً الآلية هي – في التحليل النهائي – حكومية فقط. وهنا نلاحظ زيادة تدخل وزيادة الصراع القبلي أيضاً. فبالإضافة لأسباب أخرى أصبحت الحكومة تتدخل لدفع الديات مما شجع الاقتتال القبلي والتارات، حيث يشعر أطراف الصراع بأنه يقتل (ليأخذ ثأره) وتتولى الحكومة الصلح والدفع.

هناك عدة تفسيرات مختلفة لجذور الصراع الحالي يدعم التفسير الأول فكرة النزاع على الأراضي بين رعاة الأغنام شبه الرحل والمزارعين غير الرحل الصراع حول الماء هو سبب رئيسي أيضا للنزاع ارتبطت أزمة دارفور بنزاع ثان. في جنوب السودان، اندلعت الحرب الأهلية واستمرت لأكثر من عقدين بين الحكومة الشمالية التي يهيمن عليها العرب والسود المسيحيين والوثنيين الجنوبيين، تشابكت هذه الأخيرة لمدة عامين مع الصراع بين الحكومة الوطنية في الخرطوم ومجموعتين متمردتين اثنتين في دارفور (جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) ومن تلك التهم:

1–اتهم العرب السودانيون، الذين يسيطرون على الحكومة، بممارسة التمييز العنصري ضد المواطنين السودانيين غير العرب.

2–اتهمت الحكومة "بالسعي نحو تحويل المجتمع إلى عربي بالكامل" بتنفيذها سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي

3–اتهم عالم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية جورج أيتيي حكومة السودان العربية بممارسة أفعال عنصرية ضد المواطنين السود حسب أيتيي، "في السودان...يحتكر العرب السلطة ويستبعدون السود، هذا تمييز عنصري عربي".

4–انضم عدد كثير من المحللين الأفارقة إلى أيتيي في اتهام السودان بممارسة تمييز عنصري عربي.

فإذا أخذنا في الاعتبار عام الاستقلال (1965) هو عام الأساس يمكن ملاحظة أن المعدل بدأ يرتفع كل عقد من الزمان –اما 1999) كان هناك 21 صراعاً قبلياً وهذا يعني أكثر من ثلاثة أضعاف عقد الثمانينيات (6 نزاعات صراعات فقط) كذلك الملاحظ أنه في عام 2000 مثلاً وقعت 8 حروب قبلية في دارفور؛ و5 في 2006 و4 في 2005، ومثلها في 2008. لكن الملاحظة الأهم هو وقوع نحو 20 حالة صراع دموي في عام

17 –سعد الله، «أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا: دراسة حالة السودان – دارفور نموذجاً،» ص 27.

واحد هو عام 2013 – منها 15 بين مايو من العام ذاته عبارة عن هجمات متكررة من قبيلة البني هلبة على القِمر فإذا كانت النزاعات القبلية قد زادت في فترة حكم نظام مايو (النميري) في السبعينيات بسبب حل الإدارة الأهلية فقد تضاعف عدد الصراعات في عهد الإنقاذ بسبب تسييس الإدارة الأهلية، بعـــد إعادتها فإذا أخذنا الأعوام الستة عشر – إجمالي حكم النميري (1969 – 1985) ([18])

مقارنة مع ست عشرة سنة من حكم الإنقاذ (1989 – 2005) نجد أن إجمالي الصراعات في فترة النميري كانت (12) بينما في ست عشرة عاماً للإنقاذ كانت (36) حالة حادث صراع – أي ثلاثة أضعاف تقريباً. لكن المفارقة الكبرى هي أنه من جملة 85 عاماً – فترة رصد الصراعات القبلية في السودان (1930 – 2015) – نجد أن فترة حكومة الإنقاذ الـــ (25 عاماً: 1989 – 2015) – تفوقت على جملة الحقب السابقة، حيث شهدت فترة الإنقاذ (75) صراعاً (عنفاً دموياً) قبلياً مقارنة بـــ (23) خلال (60) عاماً – سابقة لحكومة الإنقاذ، ان معظم هذه الصراعات هي من الحجم الكبير حيث يصل عدد الضحايا أحيانا إلى المئات من القتلى. بمعنى أنه هناك ربما يكون الكثير من الأحداث القبلية الصغيرة التي لم يتم رصدها أو تسجيلها الم تتوافر للباحث كل الإحصاءات للأعوام حيث تظل هذه مجرد أمثلة لكنها تكفي لمؤشرات تفيد التحليل للوصول إلى مدى تصاعدية النزاعات وزيادة تعقيداتها من عهد إلى آخر – خاصة فترة حكومة عمر البشير (الإنقاذ الوطني) ([19])

1 – تسييس الصراعات حيث تدخلت الحكومة المركزية – وخاصة في فترة الإنقاذ – بصورة غير محايدة مما دفع الطرف الآخر إلى الاحتماء بالأجنبي وبذلك حدث تصعيد وتدويل للأزمة فأصبحت دولية؛

2 – إلغاء الإدارة الأهلية ثم إعادتها مع تسييسها، وهو ما أفقدها الاحترام والهيبة وأصبحت عاجزة عن حل المشكلات القبلية كما كان في السابق.

3 – تدفق السلاح من دول الجوار (ليبيا وتشاد). ([20]).

الملاحظة العامة هنا هي أن الصراع القبلي ليس جديداً، كما أن أسبابه (التقليدية) قديمة متجددة غير أن وتيرة أو معدل الصراع وحجمه قد ازداد في فترة حكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني).([21]).

هنا تتقاطع الصراعات القبلية (حول الموارد)، مع غياب التنمية العادلة الشاملة، مع التسييس، ظهور الحركات المسلحة، تدخل الحكومة لصالح طرف، الصراعات في دول الجوار وتدفق السلاح إلى دارفور، مع عسكرة القبائل وظهور الميليشيات القبلية واختراق الحكومة لها من جانب والحركات المسلحة المختلفة من جانب آخر. تداخل

18 –عبده مختار موسى: أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان حالة دارفور نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019م، ص57

19 –حسين آدم الحاج "إدريس ديبّ... والحياد المفقود" helhag@juno.com (Details-Darfur)

20 –تجاني حمزة موسى: العلاقات التشادية السودانية جذور المشكلات والتحديات الامنية، مصدر سبق ذكره، ص 145

21 –موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، لقاء مع الامين العام للاتحاد علماء المسلمين الدكتور احمد العو عند زيارته لإقليم دارفور

هذه العوامل واللاعبين أدى إلى وضع سياسي اجتماعي أمني مأزوم ومعقد سوف يضع بصماته على اتجاهات تشكيل مستقبل السودان السياسي والاجتماعي إذا لم تتم معالجته بصورة جذرية شاملة.[22]

ومن المؤسف انتساب معظم منسوبي القبائل من متعلمين وموظفين وسياسيين وتجار وقادة إدارة أهلية، للمشاركة في تكوينها... وأصبح للصراعات القبلية المسلحة والحرب في دارفور أمراء يحركونها من أجل الكسب. وهؤلاء الأمراء يطلقون عليهم (العقداء)، والعقيد هو قائد المجموعة المقاتلة ولديه مجلس يضم فرسان القبيلة. وهؤلاء يتسمون بالشراسة والشجاعة والاستبسال في أحلك الظروف.

كان نتاج ذلك المناخ أن تكونت قوات لكل قبيلة لحمايتها؛ وهناك أكثر من 10 قبائل لديها مجموعات مسلحة نشأت بعد اشتداد الصراع المسلح بدارفور ولا سيما المكونات العربية وهو صراع أدى إلى مقتل أكثر من 1000 قتيل عام 2010م [23].

بجلاء كيف تصاعد العنف القبلي في مجتمع دارفور، وقد أثّر ذلك في تماسك النسيج الاجتماعي وعلى السلام الاجتماعي وعلى التعايش السلمي والاستقرار بصورة عامة. وربما تستمر هذه الظاهرة لسنوات بل لعقود قادمة إذا لم تتبنَّ الدولة حلولاً جذرية لهذه المشكلة حيث ما زالت هناك مناطق توتر قابلة للانفجار في أي وقت إذاً ما زال للقبيلة حضور كثيف في بنية العقل السياسي السوداني، وهي حاضرة بثقافتها وقيمها وأخلاقها في الواقع السياسي السوداني وهذا يضعف حصيلة البناء السياسي للمجتمع المدني في السودان.[24].

المبحث الثاني: الصراع بين الحركات المسلحة في دارفور والحكومة:

تعود البداية الأولى للنزاع في دارفور في 9جون2002م أو ما يعرف أحداث مدينة (قولو)عاصمة محافظة جبل مرة غرب دارفور عندما قام 13مسلحا من أبناء الزغاوة والمليشيات بمهاجمة نقطة شرطة المدنية ومكتب الأمن ومنزل المحافظ أسفر الهجوم عن مقتل فرد من الشرطة واخرمن الأمن وهذه العملية تمت في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المسلحة وبعد شهرين من هذا الاعتداء على (قولو) تكرر نفس الهجوم على معسكرات القوات المسلحة بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم على مقتل 19فردا من قوات الأمن واثنين من المواطنين. [25]

---

22 –(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سبق ذكره ص70

23 –المصدر تقرير «مسح الأسلحة الصغيرة للباحثة (جولي فلينت عن الصراع القبلي في دارفور)

24 –محمد أحمد محمد داني، «دور الإدارة الأهلية في تعزيز المصالحات الوطنية،» (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 7 /أكتوبر 2010)، ص 2.

25–(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة. مرجع سبق ذكره ص118

قال (فلينت ودي وال) أن الإبادة الجماعية انطلقت في 26 فبراير 2003، عندما زعمت مجموعة تسمي نفسها جبهة تحرير دارفور علنا أنها شنت هجوما على غولو، المقر الرئيسي لمنطقة جبل مرة، ومع ذلك، اندلع الصراع، عندما هاجم المتمردون مخافر الشرطة، نقاط الجيش والقوافل العسكرية وردت الحكومة بهجوم بري وجوي ضخم على معقل المتمردين في جبال مرة.[26].

في 25 مارس 2003، احتل المتمردون حامية قرية تين بالقرب من الحدود التشادية، واستولوا على كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة. على الرغم من تهديد الرئيس عمر البشير بأن "يتدخل" الجيش، فإن عدد القوات المسلحة الاحتياطية كان صغيرا. نشر الجيش سابقا في كل من الجنوب، الذي وصلت فيه الحرب الأهلية السودانية الثانية إلى مراحلها الأخيرة، والشرق، حيث يهدد المتمردون المدعومون من إريتريا بضرب خط أنابيب تم إنشاءه مؤخرا يمتد من حقول النفط الوسطى إلى بورتسودان. [27].

أطراف الصراع ومعظم ضحاياه هم من رعاة القبائل العربية التي وقفت إلى جانب الحكومة في حملتها لمكافحة التمرد وقد تلقت جراء ذلك الغنائم والأراضي وأحيانا الرواتب بعد سنوات من التهميش تآكلت خلالها حقوقها التقليدية المتمثلة بالوصول إلى المراعي والمياه، وحيل دونها ودون أبسط الخدمات.[28]

فالقتال هو في أحد مستوياته، كفاح من أجل الفوز بغنائم من خلال حملة مكافحة التمرد واستخدام الأراضي والحصول على منفذ عبرها، وهي الأراضي التي طردت منها الميليشياتُ الداعمة للحكومة، أو (الجنجويد) القبائلَ الزراعية والتي اعتبرت منحازة إلى الحركات المسلحة هذا الأمر الذي لم يعالجه بشكل جدي ومستدام لا الوسطاء الدوليون ولا المؤسسات ولا الحكومات الفيدرالية والولائية، هو مزيج متفجر من المظالم العرقية والسياسية والاقتصادية ممزوجا بالجريمة المنظمة وسرقة الماشية بقوة، فما بدأ بوصفه نزاعات منعزلة بين القبائل ما لبث أن تحول إلى معارك جارية بين المجموعات القبلية.[29]

الآثار المترتبة على القتال هي آثار بعيدة المدى، فالعرب مجتمعين، هم أعظم قوة قتالية في دارفور، وهم يمتلكون قدرات ومعنويات عسكرية تخشاها الحكومة نفسها وخلافهم –واقتناعهم بأن الحكومة تهدف إلى تفريقهم وتدميرهم –يهددان بقيام اصطفاف قوى من جديد في دارفور، يمكن أن يبعث حياة جديدة في تمرد مُجهد وهو يحاول رسم إعادة استراتيجيته وفق التقسيم المتوقع للبلد في عام 2011م ورقة العمل هذه تتفحص خلفية الاقتتال

---

26 -32.^ " Report of the International Commission of Inquiry on Darfour to the United Nations (PDF)" (PDF). الأمم المتحدة. 25 يناير 2005. ص. 129. اطلع عليه بتاريخ 14 أغسطس 2013. Secretary-General

28 –(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة. مرجع سبق ذكره ص122

29 –حرب تشاد – السودان بالوكالة ودارفور" تشاد: الخيال والحقيقة بقلم جيروم توبيانا

وتطوره بين الطرفين الرئيسيين: الأبالة رعاة الإبل والبقّارة رعاة المواشي، وبعض تداعياته الخلاصات الرئيسية هي كما يلي:

1–الاقتتال العربي الداخلي هو المسبب الأكبر بمفرده لحالات الوفيات العنيفة في دارفور منذ توقيع اتفاق السلام في دارفور في شهر أمايو 2006وقد أتخذ الاقتتال أبعاداً جديدة في عام 2010 حين تحولت الاشتباكات بين القبائل الرعوية إلى معارك ضارية بين الأبالة والبقّارة –وعلى وجه التحديد بين بطون من إبالة الرزيقات الشمالية ومجموعة فضفاضة من قبائل البقّارة اصطفت مع المسيرية. الطرفان استخدما أسلحة أمدتهما بها الحكومة من دون أن تترتب على ذلك عواقب، والاثنان قالا بأن الحكومة لا تتحرك بأي شكل جدي للفصل بينهما أو توقيفهما [30].

2–التوترات من الشدة بحيث أن أحداثاً صغيرة نسبياً قد تترتب عنها موجة من الوفيات، فوراء الحوادث الفورية التي قد تشعل الاقتتال، هناك شبكة معقدة من المسببات، منها المنافسة على الأراضي المشاع والاختلالات والغيرة الناشئة عن تلاعب الحكومة وعسكّرتها وارتفاع نسبة عمليات اللصوصية والإجرام بشكل عام على خلفية ضعف الحوكمة وهشاشة السلطة التقليدية.

3–الزعماء التقليديون المشاركون في الجهود الرامية لأنهاء القتال يعطون الأولوية لإجراءات الحكومة للحد من الأسلحة والذخائر وتحسين الأمن والإدارة، فضلا عن مشاريع للتخفيف من حدة الفقر بالنسبة للبدو الرحل والحرية في التنقل على طول المراحيل طرق التموين فالصراع في نظر العديد من الأبالة ليس مجرد حرب من أجل الحصول على الموارد، بل هي حرب هوية تخاض حفاظاً على الثقافة البدوية التي يعمل الصراع وسياسات الحكومة معاً على تدميرها.

4–لا زال تهميش الأبالة مستمرا، وهذا يجعلهم عرضة للتعبئة على يد عناصر حزب المؤتمر الوطني المهيمن في الحكومة.

5–يعتقد القادة العرب أن الجهات التي سلّحت قبائلهم تريد أن ترى الضعف يدب فيهم –بما في ذلك قيام بعضهم بقتل البعض الآخر–لكنهم لن يحاولوا نزع سلاحهم طالما ظل احتمال نشوب حرب جديدة بين الشمال والجنوب ماثلاً، ولا سيما حرب قد تشعلها النزاعات في أبيي أو على طول الحدود بين الشمال والجنوب

30 –محمد أحمد محمد داني، «دور الإدارة الأهلية في تعزيز المصالحات الوطنية،» (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2010)، ص 12

6-يظن العرب في دارفور أن حزب المؤتمر الوطني قد ألحق الهزيمة بالمجتمع الدولي من الناحية التكتيكية واستفادة دبلوماسياً كما يعتقدون بأن الحكومة لا تريد السلام في دارفور، بل تريد عدم استقرار أمني مستعر بعض الشيء للحيلولة دون إعطاء دولة جنوب السودان المستقلة عمقاً استراتيجياً في شمال الحدود.

7-رغم التشدق بضرورة إشراك العرب في عملية السلام في دارفور، إلا أنهم بقوا على الهامش، وما زال لا ينظر إليهم بوصفهم شركاء استراتيجيين في البحث عن السلام. إن استمرار الفشل في إشراكهم بطريقة ذات معنى سوف يضمن استمرار تعقد الصراع بشكل متزايد.

يخشى العديد من القادة العرب بمن فيهم زعماء القبائل الذين دعموا بدايةً حملة مكافحة التمرد، من أنهم علقوا داخل دائرة مفرغة من العسكّرة والخروج على القانون لأنهم على يقين بأن نجاتهم ترتبط على المدى البعيد بنجاة جيرانهم غير أن الحكومة، في الوقت الحاضر، هي الطرف الوحيد الذي يدعمهم وإن اقروا بكونه دعماً انتهازياً ومن دون استراتيجية للخروج من هذا الارتباط، والتعامل مع هذه الجماعات بغية كسر هذه الحلقة،فسيتعذر حكم دارفور وسيصبح الصراع المسلح عبارة عن مزيج من الأنشطة السياسية والإجرامية ومسائل محلية ووطنية وستكون أبرز معالمه[31].

خامسا-ائتلاف القبائل ضد الرزيقات» عدو واحد:

بتاريخ 18 أكتوبر 2007، التقى ممثلو 33 مجموعة صغيرة من بقّارة جبل مرة في قرية ليمو شمالي كاس، بناء على دعوة من الهوتيه 26 وهي قبيلة صغيرة نزحت أصلاً من تشاد، كانت قد اصطدمت مراراً وتكراراً بأبالة الرزيقات على الماء والمراعي التي طرد منها الفور الذين جرى ربطهم بتمرد جيش تحرير السودان (SLA) ومع توافر جديد للأرض، كانت الهوتيه قد نوّعت سبل عيشها من تربية الماشية إلى الزراعة، عاملة على توسيع حجم مزارعها، ثم منعت الرزيقات،بحسب ادعائها، من الوصول إلى المراعي وموارد المياه،2009 وعلى حين قد لا يكون للبعض الذين حضروا في ليمو حاكورة أو داراً، إلا أن لهم حقوقاً تقليدية راسخة في الأرض رغم أن أغلبيتهم ليس لديهم مثل هذه الحقوق وما دفع إلى لقاء ليمو عبارة عن حربين صغيرتين لكنهما شديدتا التدمير شملتا البقار وأبالة الرزيقات في جنوب جبل مرة[32].

الحرب الأولى كانت أول مواجهة دموية بين الهوتيه والنوايبة، أحد فروع قبيلة الرزيقات في منطقة زالنجي والحرب الثانية كانت معركة دامت ستة أشهر في وادي بلبل بين ترجم، وهم رعاة شبه رحل ومزارعون، وأبالة الرزيقات بزعامة حميتي. الحرب الأولى خلفت ما يقدر بنحو 250 قتيلا والثانية ضعف هذا العدد28 وخشت مجموعات

31 -موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، لقاء مع الامين العام للاتحاد علماء المسلمين الدكتور احمد العو عند زيارته لإقليم دارفور، ص4

32 -المصدر نفسه، ص8

البقّارة الصغيرة في جنوب دارفور، إثر رؤية الدمار والإصابات التي تكبدتها أولاً الهوتيه ثم ترجم، من أن يجري الاستفراد بها الواحدة تلو الأخرى ما لم تتحد [33].

ووفقا لإحدى الروايات لما جرى في لقاء ليمو، بعث بها أحد المشاركين في الاجتماع إلى الرزيقات، فإن البقّارة اتفقوا على ''أن عدونا الوحيد هو قبيلة الرزيقات''. وقال ممثل قبيلة البرقو، وهم جزء من شعب مابا غير العربي من شرقي تشاد، إن المعارضة للرزيقات ستستمر ''حتى يوم الحساب''. أما ممثل قبيلة تالبا، وهو حليف وثيق للهوتيه ونائب معتمد محلية كاس، المركز المالي والحضري لمجموعات البقّارة الصغيرة هذه، طلب ممثل القبيلة من كل قبيلة المساهمة بـــ 50 فرداً لدخول معسكر عسكري سيقام بين قريتي كورولي، الكائنة بين كاس وزالنجي، وجبرا الكائنة على تخوم جبل مرة. لقد قال، بحسب التقارير، بأن قبيلة تالبا ''على استعداد للحرب بكل ما لديها من قوة'' وافق البقّارة على أن يضعوا أنفسهم تحت مظلة المسيرية، وكانت المسيرية، ذات العدد الأكبر في كردفان منها في دارفور، قد سلحتها الاستخبارات العسكرية في الثمانينات لقتال الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولما أنهى اتفاق السلام الشامل الحرب بين الشمال والجنوب في عام 2005، لم يجر لا نزع سلاح المسيريه ولا مساعدتها على إعادة الاندماج في الحياة المدنية [34].

عدد قليل من أفرادها فقط تم تعويضهم عن سنوات القتال في جنوب السودان، وأنجذب معظمهم، وهم في الغالب أميون وعاطلون عن العمل، للسلوك بما في ذلك احتلال الأراضي التي تعود للجماعات غير العربية بقوة السلاح ورفضت قوتان اثنتان فقط من المجموعات التي حضرت ليمو الانضمام إلى التحالف وهما: المهادي، وهم رعاة من أصل تشادي تربطهم علاقات وثيقة ببعض الرزيقات الشمالية وترجم التي لم تتلق أي دعم من جيرانها البقار وهي تقاتل حرس الحدود بقيادة (حميتي).[35]

وفي نهاية الأمر تبودلت الشتائم وانهارت المصالحة ورغم تباين الروايات بخصوص ما حدث من تصدع إلا أن معظم المصادر قالت إن تجدد الحرب جاء على إثر نزول وفد بسبعة رجال من النوايبة إلى منطقة الهوتيه لجمع المبلغ المحدد بحسب الاتفاق إلا أنهم وجدوا أن نصف المبلغ قد اختفى وكما قيل فقد أهان النوايبة الهوتيه، قائلين لهم: بوسعنا أن نغتصب نحن أيضا! عليكم الدفع ورد الهوتيه بقتل جميع النوايبة السبعة أعضاء الوفد، الأمر الذي دفع الرزيقات الشمالية إلى القيام بهجوم مضاد كبير ورغم ما انطوى عليه الاقتتال من خطورة، إلا انه لم يحظ تقريبا بأي اهتمام

33 –-حرب تشاد – السودان بالوكالة ودارفور'' تشاد: الخيال والحقيقة بقلم جيروم توبيانا، ص12

34 –موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، مصدر سبق ذكره، ص3

دولي بينما كانت المفاوضات على اتفاق السلام في دارفور تشرف على الانتهاء في أبوجا، نيجيريا، في شهر مايو 2006م [36].

أما حرب الأبالة –البقار الثانية فقد اندلعت بعد 18 شهراً، في فبراير 2007، عندما هاجمت الرزيقات ترجم في وادي بلبل، وهو وادي خصب يقع في جنوب جبل مرة، كان قد طرد منه الفور في عام 2004. وعلى الرغم من وجود ترجم في منطقة وادي بلبل لعقود عديدة وحصولها على المشيخة في التسعينات إلا أنه ليست لهم دار وأملاً من ترجم في أن تحصل على أرض ولو أنها كانت على معرفة بالفعل من أن الأبالة وعدوا بها، فقد كانت أول قبيلة بقّارة تنضم إلى حملة مكافحة التمرد وتقبل أسلحة من الحكومة ولكن منافسيها المحليين كانوا يبحثون عن الأرض أيضا وهم أولاد منصور بزعامة (حميتي) الذين كانوا قد غادروا شمال دارفور في نهاية الثمانينات وحاولوا اقتطاع حوز خاص بهم في جنوب دارفور [37].

إن اشتعال فتيل الصراع بين الرزيقات والترجم يعود في مرات عديدة إلى فشل الترجم في دفع دية مستحقة عليها منذ عام 2005، وإلى مقتل سبعة من الأبالة في يناير 2007 في قرية أولاد الكيد في منطقة وادي بلبل وبعد هذه الحادثة استدعت الأبالة وترجم معاً أفراد عشيرتيهما من تشاد كما عبأ (حميتي) بحسب التقارير3 آلاف شخص تقريبا بمن فيهم أبالة المحاميد من شمال وغرب دارفور مجهزون برشاشات ثقيلة وقنابل صاروخية وسيارات جيب لاند كروزر مسجلة باسم لواء مخابرات الحدود، وهو فرع من القوات المسلحة السودانية وهو الفرع الذي أدرج فيه مقاتلو الأبالة الذين استجابوا لمطلب تفكيك الميليشيات المدعومة من قبل الحكومة ألحق نزاع الأبالة خسائر فادحة بتراجم ففي الهجمات الأربع الرئيسية التي وقعت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2007، نهبت الآلاف من رؤوس الماشية، وقتل أكثر من 170 شخصاً، وشرد أكثر من 50 ألفاً من أفراد ترجم القاطنين في 52 قرية، بحيث أحرقت أربعاً منها بالكامل كما واجهت ترجم في شهر يوليو 2007 موجة جديدة من الهجمات[38].

ففي أكثر هذه الهجمات دموية، تلك التي وقعت بتاريخ 30 يوليو 2007، قتل ودفن ما لا يقل عن 172 فرداً في مكان واحد في بلبل أبو جازو، وهو محطة شاحنات تقع على طريق نيالا –كاس. وجرى نهب المزيد من الماشية وفقدان الحصاد وبتاريخ 31 يوليو 2007 الذي دارت فيه المعركة الكبرى الأخيرة من الحرب، لقى أكثر من 60 شخصاً حتفهم عندما فتح حرس الحدود النار على جنازة مستخدمين القذائف الصاروخية ورشاشات سريعة الطلقات والتي تعبأ تباعا من أحزمة رصاص محمولة من جهة البقّارة، اشتركت في اقتتال عام 2010

36 –للحصول على النص الكامل لاتفاق السلام في دارفور، انظر اتفاق السلام في دارفور 2006

37 –فلينت،2009، ص 93–53

38 –موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، لقاء مع الامين العام للاتحاد علماء المسلمين الدكتور احمد العو عند زيارته لإقليم دارفور

كونفدرالية فضفاضة من القبائل، والمسيري هي أقوى مكوناتها وأقصيت بعض هذه القبائل –خلال حرب الفور –العرب التي دارت بين عامي 1987 و 1989م. [39].

حيث نشبت حرب بين لمسيريه – الرزيقات: في فبراير 2010، أطلق فعل واحد قام به لصوص في جنوب دارفور سلسلة أحداث أدت إلى نشوب اقتتال دموي واسع بين الأبالة والبقّارة في دارفور وبحلول وقت توقيع أول اتفاق مصالحة قصير الأجل بعد مضي أربعة أشهر كان قد لقى أكثر من 700 شخص حتفه على طول اراضي الولايتين كما قيل إن التناقض الشاسع بين حدة هذا الصراع وطبيعة الحادث العادية والذي تسبب فيه –سرقة مركبة والذي أسفر عن قتل المئات [40].

سرعان ما تحول إلى حرب بين التحالفات القبلية وحشدت المسيرية أبناء العمومة من تشاد وقبائل البقّارة الصغيرة في جبل مرة، وشرعت في مهاجمة مخيمات (العرب)–الأبالة، أما الأبالة من جانبها، فقد استدعت الأقارب من مختلف المناطق–بمن فيهم بني حسين من سرف عمرة في غرب دارفور والمهادي من منطقة كتم في شمال دارفور– بعدما قتل 19 شخصاً من أم جلول بمن فيهم أطفال في هجوم على مستوطنة قرب زالنجي [41].

وقال علي محمود الطيب، مفوض محلية كاس، إن الأبالة جاؤوا بسيارات جيب لاند كروزر وجمال وخيول وهجموا من ثلاثة محاور – من بينها ليمو54. شيوخ المسيرية حددوا أربعة أقسام مختلفة من الرزيقات الشمالية ممن قاتلوا إلى جنب النوايبة، وهي أولاد راشد والعريقات والمهرية وأم جلول بقيادة ضباط في حرس الحدود تفجرت الحرب وانتشرت أولا في مناطق تقع إلى شمال كاس وشرقها، حيث كانت المسيرية قد استقرت على أرض الفور، ثم بلغت وادي صالح في غرب دارفور وعبأت الرزيقات، مثلما يفاد،(الحكامات) وهن مغنيات يمتدحن المقاتلين الشجعان ويذمن الذين يظهرون ضعفا واعترفت المسيرية بأنها قتلت في إحدى المعارك واحدة من الحكامات وشوهت جثتها بقطع رأسها ويديها لأنها كانت تحض الرزيقات على القتال (كالأسود) وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق المصالحة في شهر يونيو 2010 بحيث حددت دية 423 قتيلاً من المسيرية بـ 6345000 جنيه سوداني 2.7 مليون دولار أمريكي ودية 272 قتيلاً من الرزيقات بـ480000 جنيه سوداني 1.7 مليون دولار أمريكي وبلغت تكاليف التعويض الكلية التي منحت للمسيرية 9164035 جنيهاً سودانياً 3.9 مليون دولار أمريكي وتلقت الرزيقات 7189143جنيهاً سودانياً (ثلاثة ملايين دولار).[42]

---

39 –إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) تقارير السودان العدد 1، سبتمبر/أيلول 2006

40 –المصدرنفسه (HSBA) تقارير السودان العدد 1، سبتمبر/أيلول 2006

41 –المصدرنفسة (HSBA) تقارير السودان المصدر نفسه

42 –إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) تقارير السودان العدد 1، سبتمبر/أيلول 2006

ومع أن قادة الأبالة أنكروا تلقيهم إمدادات حكومية جديدة، إلا أن شهود عيان على بدايات الاقتتال في خور الرملة أفادوا بأنهم شاهدوا مروحيات تحمل الذخيرة لرجال (حميتي) في خور الرملة وشمال كاس. وبينت تقارير غير مؤكدة بأن المسيرية تلقت دعماً من فصيل عربي منشق من اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية وهو مجموعة معارضة مسلحة تشادية يقودها (عبد الواحد مكاي) وهو نفسه من المسيرية وافق الرئيس السوداني عمر البشير بحسب اتفاق مع تشاد في أواخر عام 2009 وهو اتفاق انهى بموجبه دعم تشاد الكبير لحركة العدل والمساواة (JEM) وافق على طرد جميع الجماعات المسلحة الرامية إلى الإطاحة بالرئيس إدريس ديبي من دارفور وأوضحت مصادر عادة ما كانت موثوقة من الأبالة في نيالا بأن عناصر من الأجهزة العسكرية والأمنية تقوم بأمداد الذخيرة والوقود والمال ليس لطرد المتمردين التشاديين من المنطقة فحسب بل لتقسيم العرب وتدميرهم أيضاً[43].

ورغم عدم التأكد من هذه المزاعم، إلا أنه مما لا شك فيه أن حرس الحدود استخدموا الأصول الحكومية من دون الخضوع لقيود أو ضوابط، وهم مسلحون تسليحاً ثقيلاً ولديهم مخزونات ضخمة مخفية. وأتهم شيوخ قبيلة صعدة أولاد منصور بقيادة حميتي بقتل وجرح نحو 100 شخص من الصعدة تقريباً في هجوم على قرية واحدة هي قرية بان جديد، بتاريخ 20 أبريل 2010، قائلين بأن لدى حميتي 1500 رجل موزعين على ثلاثة معسكرات بكامل معداتهم العسكرية بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات وقاذفات صواريخ كاتيوشا وقنابل صاروخية (آر بي جي) وبنادق عديمة الارتداد بي -10 وأكثر من 150 سيارة جيب لاند كروزر كما زعموا أن حرس الحدود قد تم إعادة إمدادهم بواسطة مروحتين كانتا تنزلان خلال القتال الذخائر باستخدام الشباك (مجلس شورى صعدة،2010) ويعتقد مسؤولون في اليوناميد بأن دعم الحكومة للأبالة، سواء كان ذلك عبر الدعم النشط أو غض الطرف يعكس قلقاً إزاء إمكانية ظهور تحالف البقّارة -جيش تحرير السودان في جبل المرة وحوله. [44].

خوفا من مسعى الخرطوم في زعزعة استقرار الجنوب المستقل من خلل أراضيهما حتى في حالة الانقسام من خلال التصويت وقال شيوخ الهبانية إن الناظر صلاح علي غالي تلقى خطاب توبيخ شديد من الخرطوم إثر اتصاله بالحركة الجيش الشعبي لتحرير السودان مقترحاً عقد مؤتمر في راجا في ولاية بحر الغزال التي تتاخم ولاية جنوب دارفور. [45].

زعم قادة القوات شبه العسكرية للرزيقات الشمالية بأن للبقّارة في جبل مرة أيضا صلات بحزب المؤتمر الشعبي(PCP) بزعامة حسن الترابي، الذي الحق به جناح الرئيس البشير من الحركة الاسلامية السودانية الهزيمة في صراع

43 -حرب تشاد – السودان بالوكالة و''دارفورة'' تشاد: الخيال والحقيقة بقلم جيروم توبيانا
العدد 13 يونيو/ حزيران 2008
44 -إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) تقارير السودان العدد 1 سبتمبر/أيلول 2006
45 -حرب تشاد – السودان بالوكالة و''دارفورة'' تشاد: المصدر نفسه

على السلطة عام 1999 كما أن لها صلات بحركة العدل والمساواة، التي أكتسب كثير من قادتها خبرتهم السياسية الأولى داخل حزب المؤتمر الشعبي وما لبثوا يحتفظون بروابط تجمعهم بشخصيات اسلامية قريبة من الترابي ويتهم قادة الزريقات الشمالية حزب المؤتمر الشعبي بمساعدة قبائل البقّارة الصغيرة في جبل مرة، ومن ذلك تمرير الأسلحة إليها بواسطة حركة العدل والمساواة ورغم انعدام الأدلة الدامغة على مثل هذه التأكيدات إلا أن مراقبين مستقلين أوضحوا أن دعم حزب المؤتمر الشعبي للبقّارة في جبل مرة أمر لا يستهان به ووفقاً لبعض المصادر. [46].

بتاريخ 16سبتمبر 2010، وقعت تحت القسم 38 قبيلة بقّارة في كاس اتفاق المصالحة مع الرزيقات وقد أبت المسيرية وصعدة التوقيع ومن المتوقع نشوب قتال عنيف في الاشهر المقبلة رغم اعتقال هارون إمام، الذي اتهم بعرقلة السلام برفضه اتفاق كاس وبرر إمام رفضه مسلطاً الضوء على عدم كفاية اتفاقات تجري على صعيد الولاية بين قبائل غير مقيدة بحدود الولاية قائلاً إنه ليس في حاجة للموافقة على الاتفاق في كاس(في جنوب دارفور) لأنه أيد بالفعل اتفاق سابق له في زالنجي في غرب دارفور وأبرز صراع الأبالة –البقّارة الانقسام داخل المجتمعات العربية بين شيوخ يخشون عواقب العسكّرة المتواصلة وجيل اصغر سناً يتميز بتقلب ولاءاته، إذ يغير شباب هذا الجيل في كثير من الأحيان ولاءاتهم ويقاتلون في صفوف متباينة طمعا بالمال وليس عن قناعة. [47].

هناك قناعة عامة لدى العرب المتورطين في الصراع، بغض النظر عن ولاءاتهم، بأن الحكومة ترى لكنها لا تفعل شيئاً فهي لا تمنع حرس الحدود من استخدام شاحنات الجيش من دون إذن كما أنها تسلح الجانبين وتتدخل بعد فوات الأوان وقام شخص بارز في مجلس تنمية البدو الرحل في الخرطوم بتحدي مسؤول كبير في حزب المؤتمر الوطني، غازي صلاح الدين في محادثات السلام في الدوحة، قائلاً له: كانت لديك الكثير من الوسائل لوقف القتال في مراحلها المبكرة لكنك تريد إضعاف العرب! وعلى الرغم مما سببه الاقتتال من معاناة بالغة للمجتمعات المحلية المهملة بالفعل، غير أن هذا الصراع لم يستدر إلا الحد الأدنى من رد فعل المنظمات الدولية التي تقلصت تعليقاتها وتقاريرها بخصوص الاحتياجات الإنسانية وشؤون الحماية والمنظمات التي تمثل الرعاة في الخرطوم.[48].

وعلى الرغم من أن المجتمع السوداني في معظم مناطقه أصبح أقرب إلى المجتمعات الانتقالية إلا أن بعض أجزائه ما زالت تحكمها الأعراف والقبيلة مما يزيد من أهمية الإدارة الأهلية ومن الحكمة أن تدعم الحكومة الإدارة الأهلية في مناطق دارفور وكذلك أرياف كردفان والشرق وأن تترك المجتمع أن يؤدي دورها الطبيعي في التخلص من النظم

---

46 –المصدر–ويكيبيديا :جريدة الحياة،2007

47 –حرب تشاد – السودان بالوكالة ودارفور" تشاد: الخيال والحقيقة بقلم جيروم توبيان

48 –إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) تقارير السودان العدد 1، سبتمبر/أيلول 2006

التقليدية القديمة وفق قانون التطور الطبيعي للمجتمع ويمكن بالمزيد من التعليم – رافعة للتوعية – أن تنحسر وتتلاشى الإدارة الأهلية تدريجياً كما حدث في المراكز الحضرية الأخرى في السودان

المبحث الثالث: دور الأمم المتحدة والاتحادي الإفريقي في أزمة دارفور:

أولاً–موقف الولايات المتحدة الامريكية والغرب من الأزمة في دارفور:

بدأ الاهتمام بدارفور في بداية عام 2004 م بدأت الدول تطالب العاملين في المجال الانساني، وبدأت دائرة الانتقادات للحكومة في الاتساع بعد ان أعلن ريس مفوضية شؤن اللاجئين في ماس 2004م عن فظائع ترتكب في اقليم دارفور وطالب من الحكومة ان تبدأ المفاوضات مع الحركات المسلحة وإيقاف المليشيات المسلحة التابعة لها [49].

وقد اعتبر الكونغرس الامريكي بتاريخ7/22 /2004 م بالإجماع ان ما يحدث في اقليم دارفور هو إبادة جماعية ودعى البيت الابيض لقيادة الجهود الدولية للتدخل في المنطقة، حتى إصدار قرار أممي تقدمت به أمريكا يمهل السودان شهرا واحدا لإنهاء الازمة [50].

وفي زيارة وزير الخارجية الامريكي (كولن باول) الى السودان صرح بأن لديه الصلاحية لفرض عقوبات صارمة على الحكومة السودانية إذا لم تظهر أي تجاوبا حقيقيا مع الطالب الدولية، وفي زيارة (كوفي عنان) إلى السودان راح يردد–كعادته–تصريحات الادارة الامريكية، ويتوعد بتطبيق القوانين الدولية على السودان، بل قال في عام 8ابريل 2004 م) (أن الامر قد يحتاج الى تدخل عسكري خارجي عسكري لوقف القتال في غرب السودان)، وفي عام 20مارس 2004 م صرح موكيت كابيلا منسق الامم المتحدة الخاص بالسودان بأن اقليم دارفور يمر بأسؤ أزمة إنسانية في العالم، وان اكثر من مليون شخص يتعرضون للتطهير العرقي، وان منظمات الاغاثة تجد صعوبة للوصول الى المتأثرين والمتضررين وهو التصريح الذي اعتمد علية الكونغرس الامريكي فيما بعد للتعامل مع الازمة في السودان وقد صدرة العديد من الضغوطات الى الحكومة السودانية لإيجاد حل سريع لمشكلة دارفور ومن أبرزها:

1- ففي مايو أصدر مجلس الامن بيانا يدعو حكومة الخرطوم كي تتحمل مسؤولياتها أن تنزع سلاح الجنجويد وبقية الجماعات المسلحة، وفي يوليو2004 م تبنى الكونغرس قرار بالإجماع يعلن فيه الفظائع التي ترتكب في دارفور تمثل إبادة جماعية [51]

49–برقو، حسن محمد عبدالله: النزاع المسلح في دارفور وأثره على الأمن القومي التشادي في الفترة ما بين 2003 –2010 م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مرجع سبق ذكره، ص73

50–بدون اسم "حتى لا يكون السودان في مستنقع جديد"، مجلة البيان،العدد 203،سبتمبر2004م،ص4

51 –حسن محمد عبدالله برقو: النزاع المسلح في دارفور واثره على الامن لقومي التشادي الفترة ما بين 2003–2010م، مرجع سبق ذكره ص73

2- صدر قرار مجلس الامن رقم (1556) في 30يونيو2004 م وجهة الى الحكومة تحذير بأنهاء العنف وتم منح الحكومة (30)يوما للتنفيذ والا انها ستواجه عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وبالرغم من ان بعض الدول ابدت تحفظها على القرار وادخلت علية تعديلات الا ان النص لم يختلف كثيرا عن النص الاصلي الذي قدمته الولايات المتحدة، نجد ان القرار 1556 وضع الحكومة السودانية تحت الرقابة الدولية وهذا يعني أن تكون هناك مناسبات متكررة يمكن ان تتخذ كذرائع للتدخل في الشأن السوداني وهوما حدث بالفعل عندما قدم ممثل الامين العام للأمم المتحدة تقريره عن الموقف في دارفور نهاية 2004 م وبالرغم من إشادته لحدوث تقدم في الاوضاع الامنية الا ان الولايات المتحدة دمت مشروع قرار جديد لمجلس الامن أشارت في مسودته الاولى الى فرض حظر على صادرات السودان من النفط وحظر الطيران على اقليم دار فور المهمة التي ارتكزت عليها الحملة الدولية في بشأن دارفور وأدت لإصدار قرار مجلس الامن وتدويل المشكلة [52].

3 –حرمان أكثر من 30 شركة سودانية من إبرام اتفاقيات مع نظيرتها الامريكية وتجميد وبضائع هذه الشركات في الاسواق الامريكية [53].

وقد تهدف الولايات المتحدة الامريكية من وراء هذه الخطوة إلى الضغط على السودان للقبول بالأجندة الامريكية الساعية لفرض وجود قوات دولية في الاقليم المضطرب وقيام السودان بتسليم عدد من كبار مسؤوليه الى المحكمة الدولية وهوما رفضته السودان جملة وتفصيلا بل وأعلنت أنها لن تسلم أيا من مواطنيها حتى لو كانوا من المتمردين على سلطتها للمحكمة الدولية. ولا يخفى على العديد من المراقبين أن امريكا تسعى الى اجهاض التحركات العربية التي رغم تشتتها وعدم وجود تنسيق كامل بينها إلا انها نجحت في إحراج الولايات المتحدة الامريكية في العديد من المواضع وإعادة الاعتبار لحل سياسي للازمة في دارفور بدلا من التركيز على نشر قوات دولية لن تسهم في استقرار الاوضاع في الاقليم [54].

إن دور القوي الخارجية في تأجيج الأزمات الأفريقية عامة وفي السودان لا يحتاج إلي تأكيد من أحد حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة المنشغلين بأفريقيا فالبيئة الأمنية الجديدة تزيد من رغبة الولايات المتحدة في إيجاد موطئ قدم في السودان لتنطلق منها على مناطق التهديد الفعلية والكامنة اضافة إلي أن الطلب الأمريكي إلي النفط سيكون عاليا في العقد القادم. ويمثل إقليم دارفور مسرحاً لهذا التنافس، ولكل ذلك كان الاهتمام بأزمة دارفور التي اتاحت لهذه الدول الفرصة للتدخل منها العالم يزخر بالأزمات التي لا تجد الاهتمام الذي حظيت به

52–حسن محمد عبدالله برقو، مرجع سبق ذكره ص74

53–أحمد عبد الرحمن: "تصاعد الجهود العربية لإنقاذ السودان" مجلة الفرقان، العدد445، الموفق4\يونيو2007 م ص29

54 –أحمد عبد الرحمن: "تصاعد الجهود العربية لإنقاذ السودان" مجلة الفرقان، نفس المرجع ص32

دارفور من المجتمع الدولي الذي تسيطر على شئونه دول بعينها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي مازالت تحتفظ بوجود قوات لها بدولة تشاد تقول إنها باقية في تشاد لحماية رعاياها ولكنها تتدخل في حالة وجود ما يتعارض مع مصالحها [55].

كيف نصدق هذه المواعظ الباهتة ونحن نرى ذلك العبث بالقيم الانسانية! صحيح ان الازمة الانسانية في اقليم دارفور مؤلمة ولايجوز السكوت عليها لكن ثمة حقيقة جليلة عند المتابعين لقضية النزاع في دارفور وهي ان تنفجر في الوقت خصوصا لا يمكن أن يعزل عن السياق العام لسياسات الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في المنطقة.

ثانيا: موقف الاتحاد الافريقي من الأزمة في دارفور:

في أغسطس، أرسل الاتحاد الأفريقي 150 جندي رواندي لحماية مراقبي وقف إطلاق النار ومع ذلك، أصبح جليا أن عدد 150 جندي غير كاف، وبالتالي، انضم 150 جندي نيجيري، في 18 سبتمبر، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1564 والذي أعلن فيه أن الحكومة السودانية لم تنفذ التزاماتها وأعرب كذلك عن قلقه البالغ بخصوص هجمات الهليكوبتر والاعتداءات من قبل الجنجويد ورحب بنية الاتحاد الأفريقي زيادة عدد المراقبين في مهمته وحث كل الدول الأعضاء على دعم مثل هذه الجهود وخلال أبريل 2005، بعد توقيع الحكومة السودانية اتفاقا لوقف إطلاق النار مع جيش التحرير الشعبي السوداني الذي أدى إلى نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية، زاد عدد قوة مهمة الاتحاد الأفريقي في السودان حيث أصبح يصل إلى 600 جندي و80 مراقب عسكري. في يوليو، كبر العدد مجددا وأصبح 3.300 (مع ميزانية 220 مليون دولار)... ذكرت مجموعة الأزمات الدولية والتي يقع مقرها في بروكسل في مايو 2004 أنه يحتمل أن يموت حوالي 350.000 مدني بسبب الجوع والمرض[56]

في 10 يوليو 2005، أقسم الزعيم السابق لجيش التحرير الشعبي السوداني جون قرنق اليمين كنائب للرئيس السوداني، ومع ذلك، في 30 يوليو، توفي قرنق في تحطم مروحية على الرغم من تحسن مستوى الأمن، تقدمت المحادثات بين الجماعات المتمردة المختلفة في منطقة دارفور ببطيء أدى هجوم على مدينة أدري التشادية بالقرب من الحدود السودانية إلى مقتل 300 متمرد في ديسمبر ألقي اللوم على السودان بخصوص الهجوم، الذي يعتبر الثاني في المنطقة في ثلاثة أيام قاد تصاعد التوترات الحكومة التشادية إلى إعلانها العداوة مع السودان ودعت

55 –عبد الوهاب، حسن بشير: العلاقات التشادية الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص101

56 –"Darfur Peace Agreement" (PDF). Uppsala Conflict Data Program. 5 مايو 2006. تم أرشفته من الأصل (PDF) في 28 سبتمبر 2013

التشاديين إلى الوقوف في وجه "عدوهما المشترك".في 5 مايو 2006، وقعت الحكومة السودانية اتفاق السلام في دارفور [57].

مع فصيل ميني ميناوي في جيش تحرير السودان، ومع ذلك رفض الاتفاق من قبل حركة العدل والمساواة الأصغر وفصيل منافس في جيش تحرير السودان تحت قيادة عبد الواحد النور اشتغل الزعيم المفاوض سليم أحمد (يعمل لصالح الاتحاد الأفريقي)، نائب وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك، ممثلون عن الاتحاد الأفريقي ومسؤولون أجانب آخرون في العاصمة النيجيرية أبوجا لكتابة بنود الاتفاق اشتملت الصفحة 115 من الاتفاق على تقاسم السلطة، تجريد الجنجويد وغيرها من الميليشيات من السلاح، دمج جنود حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة في القوات المسلحة السودانية والشرطة، تأسيس نظام اتحادي، تقاسم الثروة للنهوض بالاقتصاد في دارفور، وتنظيم استفتاء على الوضع المستقبلي لدارفور مع وضع كافة التدابير الرامية لتعزيز تدفق المساعدات الإنسانية حضر ممثلون عن الاتحاد الأفريقي، نيجيريا، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، مصر، كندا، النرويج وهولندا بصفتهم شهودا عن الاتفاق.[58].

في جلسة سرية في 18 أغسطس، حذر هادي العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، من تحضير السودان على ما يبدو لهجوم عسكري كبير جاء التحذير بعد يوم واحد من تقرير لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة للمحققة سيما سمر والتي أكد أن جهود السودان التي يبذلها ظلت ضعيفة لتحقيق السلام على الرغم من توقيع الاتفاق في 19 أغسطس، جدد السودان معارضته لاستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مع قوة تابعة للأمم المتحدة، مما أدى إلى إعطاء الولايات المتحدة "لتهديد" إلى السودان بسبب "العواقب المحتملة" في 25 أغسطس، رفض السودان حضور اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشرح خطته القائمة على إرسال 10.000 جندي سوداني لدارفور بدلا من قوات حفظ السلام الدولية المقترحة المتكونة من 20.000 جندي أعلن مجلس الأمن أنه سيعقد الاجتماع على الرغم من غياب السودان.

ثالثا–المساعي المصرية في أزمة دارفور:

تصاعد التوتر بين السودان والمجتمع الدولي بسبب أزمة دارفور، حيث تم تدويل الازمة وأصبحت آلية رئيسة في التدخل بالشؤون الداخلية السودانية وممارسة ضغوط غير مسبوقة على الحكومة السودانية، وذلك إلى حد استخدام آلية العقوبات والقوانين الخاصة بالسودان في الكونغرس الامريكي، وفي هذا السياق تحركت الدبلوماسية

57 "– Darfur Peace Agreement" (PDF). Uppsala Conflict Data Program.مصدرسبق ذكره

58"– In a Darfur town, women recount numbing tale of their hell of rape and suffering". cbs11tv.com. 27 مايو 2007). "The horrors of Darfur's ground Grave, A Mass (28 مايو 2007. /

المصرية لتحجيم الضغوط على السودان طبقا تقدير موقف يذهب الى ان هذه الضغوط يمكن أن تسفر عن انهيار مؤسسة الدولة في السودان ورفع سقف المخاطر بالنسبة الى الامن القومي المصري، مع إهمال الابعاد المرتبطة بنوع المظالم الواقعة على السكان في الاقليم وطبيعة الاداء الحكومي إزاء هذه المظالم.[59].

أصدر مجلس الامن الدولي تسع قرارات بشأن السودان خلال عشرة أشهر بين يونيو2004 وابريل2005م، وهي القرارات التي شملت جانب أزمة دارفور الآليات المطلوبة لدعم مسار تطبيق السلام الموقعة في نيفاشا، يلاحظ أن القرارات المتعلقة بدارفور اعتمدت آليات الضغوط والتلويح بالعقوبات، ثم محاكمة قائمة المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذل في إطار سعي حثيث الى تدويل الصراع ونزع كل إمكانية لفاعلية ممكنة للاتحاد الافريقي[60].

يمكن القول ان الدبلوماسية المصرية اعتمدت الرفض المطلق لاعتماد العقوبات باعتبارها آلية لحل أزمة دارفور، او تحسين الاوضاع الانسانية للسكان فيها، كما قدمت دعما غير محدود للحكومة السودانية تجلى ذلك في عقد خمس قمم في الفترة بين عامي 2004و2007 م بين الرئيسين حسني مبارك وعمر البشير بشأن تطور الاوضاع في دارفور حيث حثت مصر الحكومة السودانية ان تسعى الى تهدئة الاوضاع في دارفور على محاوره الثلاثة العسكرية والسياسية والانسانية كمقابل للدعم المصري من جهة وآلية لحرمان الضغوط الدولية من اهم ادواتها من ناحية اخرى وذلك بعد تصاعد الاتهامات الدولية بممارسة الحكومة السودانية جرائم تصنف إبادة جماعية وتطهيرا عرقيا في دارفور، مع مجمل تلك المعطيات، اعلنت مصر أعلنت رسميا كامل دعمها للسودان1200من قواتها المسلحة وجال الشرطة في دارفور[61]

وشددت ايضا على ضرورة إعطاء الفرصة للخرطوم لتقيق الالتزامات التي قطعتها على نفسها للأمم المتحدة، أعتمد الخطاب السياسي والاعلامي المصري على ان مشكلة دارفور تملك ابعادا معقدة ذات طبيعة تاريخية وسياسية واجتماعية، كما رفضت القاهرة على نحو واسعا تصنيف الانتهاكات في دارفور باعتبارها إبادة جماعية او تطهير عرقيا، وأن القاهرة نجحت جزئيا في قضية توقيع العقوبات على السودان وذلك بمراجعة قرار (15560)الصادر عن مجلس الامن في نهاة يوليو2004 م اكثر من مرة وكسب المزيد من المؤيدين لمنهج منع فرض العقوبات حتى وصل عدد أعضاء مجلس الامن الرافضين الى سبعة دول، وبدا المجلس منقسما على نفسه [62].

59-عثمان، عبد المنعم: دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (قصة اقليم دارفور والصراع)، مرجع سبق ذكره، ص56

60-الطويل، أماني: العلاقات المصرية-السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، مرجع سبق ذكره، ص322

61-ب – ص (قمة مبارك والقذافي ركزت في دارفور) جريدة انجمينا الجديدة العد 19 الصفحة 4 التاريخ 2008م

62-لطويل، أماني: العلاقات المصرية-السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، مر جع سبق ذكره ص323

وصدر القرار من دون إقرار عقوبات، لكن مهددا بفرضها في غضون ثلاثين يوما ان تقم حكومة السودان بإنهاء القطاعات في اقليم دارفور والوفاء بالتزاماتها في نزع أسلحة ميلشيات الجنجويد واعتقال قادتهم الذين قاموا بارتكاب انتهاكات وتقديمهم الى العدالة' ديسمبر 2007عقد المبعوث الخاص للأمم المتحدة لإقليم دارفور بغرب السودان يان إلياسون في إطار تجديد الجهود للتوصل إلى اتفاقية سلام في دارفور اجتماعا في شرم الشيخ بمصر مع وزراء خارجية. مصر وتشاد وأريتريا وليبيا "وقال إلياسون بعد الاجتماع إن "المهمة صعبة جدا وأضاف أن "الوضع العسكري مستمر في التصاعد على الأرض في دارفور وفى خارجها وفى خارج السودان" لدينا اشتباكات ووضع إنساني هش جدا". وتأتي المحادثات في وسط تجديد الجهود لإحلال السلام في دارفور حيث تسبب الصراع الذي اندلع بين قوات الحكومة السودانية وقوات المتمردين الدار فوريين في مقتل 200 ألف شخص ونزوح أكثر من مليوني أخرين. [63].

اما في اطار ارتفاع حدة الهواجس الامنية بين مصر والسودان شهدت القاهرة توترات امنية مع السودان خصوصا في ضوء اتهام مصر للسودان على المستوى الرسمي بتهريب سلاح عبر الحدود وايواء ارهابين في معسكر سرية للتدريب العسكري بالسودان الامر الذي نفته الخرطوم وارسلت نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح لمحاولة احتواء الموقف الذي استمر بالدهور حتى توج بمحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسن مبارك في يونيو1995م.[64] يمكن القول ان محاولة اغتيال حسن مبارك باديس ابابا كانت لحظة فارقة في تاريخ العلاقات المصرية السودانية، بطبيعة الحال عكست الازمة السودانية نفسها على مشهد العلاقات المصرية السودانية وذلك في الملفين الاكثر حساسية في العلاقات منها نزاع الحدود ومشكلة حلايب والمياه منها تقدمت السودان بشكوى الى مجلس الامن الدولي بشأن اعتداء مصر على حلايب[65].

وهذا ان هذه التصريحات المتبادلة بين القاهرة والخرطوم تعطي ومعشرا واضحا عن مدى انهيار في العلاقات المصرية السودانية فعلى السبيل الدبلوماسية فقد رفض مصر فرض عقوبات اقتصادية على السودان من مجلس الامن الدولي وجاء هذا الرفض على لسان وزير خارجيتها عمرو موسى بعدم الاضرار بالشعب السوداني من خلال نزع فتيل الفتنة بين البلدين على نحو جنب البلدين من ويلات الحرب ولكنه لم يحق على إي مستوى من

63–موقع بانا بريس: 18ابريل 2018 05 ديسمبر 2007م، 13:02: بانا بريس 18 ابريل2018

64–الطويل، أماني: العلاقات المصرية–السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، مرجع سبق ذكره ص306

65 –الطويل، أماني: العلاقات المصرية–السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، مرجع سبق ذكرهص307

المستويات استقرارا في العلاقات الثنائية بخاصة ان السودانيين اعتبروا تكثيف الضغط الدولي عليهم يتم بأيادي مصرية [66].

رابعا–مساعي الحكومة التشادية لتسوية الصراع في دارفور

تأثرت حدود دولة تشاد مع جارتها الشرقية السودان التي كانت في صراع مع أبناء اقليم دارفور الذين يشعرون بالتهميش من قبل الحكومة السودانية، حيث يقول المثل التشادي (المصيبة كان جاءت في جارك اوقد نارك) لذا نجد ان تشاد تأثرت بالصراع السوداني في دارفور وإفرازاتها في ظل هذا الصراع، فان توفر مثل هذه البيئة كان سببا لزعزعت أمن واستقرار الدولتين، والتدخل دولة بشأن السوداني جاء كالأتي:

أ/ أسباب توسط تشاد لحسم الأزمة في دارفور:

تشاد حيث نتج من ذلك الاختلاط مساوئ تحدد امن واستقرار الدولتين كما ان تكرار حوادث التمرد ضد النظام جعل الحكومة تعتبر التوسط لحل القضية في دارفور إنجاز يجذب اهتمامات الوطنية المؤثرة، ويؤكد قدرة النظام على الحركة الايجابية والتعامل الفعال مع مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وان تشاد السودان تربطهما علاقات قوية بحكم الحدود المشتركة التي يتقاسمها الدولتان والتداخل القبلي بينهما حيث توجد اكثر من 28 قبيلة يعيش أفرادها بين الدولتان ويحملان جنسيتان تشاديه وسودانية يصعب التحكم على تلك الحدود،حيث أصبح اللاجئون السودانيون عبئا على تشاد فقد استهلكوا ميزانية كبيرة جدا، الى بعض المساوئ السرقات والاعتداءات هذه من ضمن الاسباب التي دفعت الحكومة التشادية على السعي لإيجاد حل لطرفي الصراع في دارفور التأثيرات المباشرة للازمة على تشاد سياسيا، واجتماعيا واقتصاديا الموقف المحرج الذي وجد الرئيس التشادي نفسه فيه في حين يوجه إليه الاتهام بدعم المتمردين،على هذا المنوال ترى الحكومة التشادي أنه من الأفضل العمل على إيجاد حل لأزمة دارفور عبر التفاوض وصولا إلى حل شامل ونهائي لتلك الأزمة منها جاءت العديد من اللقاءات بين الرئيس التشادي والحركات المسلحة في دارفور [67].

انعقد في يوم 22 فبراير2003 مؤتمر في مدينة الفاشر بحضور ومشاركة 389 من ابناء دارفور وخرج بعدت توصيات وتعهدات ز في يوم 20 فبراير قبل انعقاد المؤتمر بيومين هاجم حاملو السلاح نقطة شرطة تربي، ومناطق (ابو قمرة وامبرو بشمال دارفور، واستولوا على اسلحة الشرطة ووقع هجوم في ذات اليوم والتاريخ في منطقة

66 –الطويل، أماني: العلاقات المصرية–السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية، نفس المرجع ص307

67 –محمد، محمد: "اسهام الوساطة التشادية في حل قضية دارفور" مجلة مركز البحوث والدراسات الافريقية'بجامعة الملك فيصل بتشاد، العدد3، المؤتمر الرابع جامعة الملك فيصل 2017م ص207

كرنوي كما جاء الهجوم على منطقة طينة وفي يوم 24فبرير هاجموا منطقة كبكابية، سعت آلية بسط الامن وهيبة الدولة (السابقة) برئاسة الفريق ابراهيم سليمان لبلورة حلول تقوم على تقديم الحلول السلمية عبر التفاوض[68].
عملت اللجنة طوال الفترة من سبتمر2002م حتى فبراير 2003م، فتم عقد مؤتمر في لفاشر من 16-2اغسطس 2002م. كذلك هناك مبادرات مجموعة القيادة السياسية الموفدة من غرب دار فورفي 13ديسمبر2002م، وفي ابريل انتقلت المفاوضات بين الحكومة وحاملي السلاح الى انجمينا العاصمة التشادية، تحت رعاية الرئيس التشادي ادريس ديبي اتنو، وقع الطرفان اتفاقية "انجمينا"(انظر الملحق رقم في نهاية البحث) التي ترأس فيها الجانب الحكومي الشريف بد وزير الاستثمار(السابق) ولأول مرة توصل الحكومة لاتفاق مع حركة [69].

تحرير السودان والعدل المساواة، ولكن بدأت المشكلة بعد ان صرحة الحكومة تشاد بانها ضد التمرد وهذا الموقف كان سببا في بعض المشكلات عندما جاء الرئيس التشادي ليكون وسيطاً بين المتمردين والحكومة السودانية، حيث أعلن المتمردون أن الوساطة التشادية غير محايدة وانتقائية، لذا حولت مبادرات السلام في دارفور إلى عدة عواصم افريقية وعربية وكانت آخر محطة لها هي الدوحة العاصمة القطرية، وعلى الرغم من ذلك فان الواقع يقرر ان ما جرى له تأثيراته السالبة على الامن القومي التشادي، الامر الذي مثلت المحاولة الانقلابية ضد النظام الحاكم في انجمينا احد المظاهر السيئة في العلاقات التشادية السودانية، كما ان المسألة لم تخل من اقدام بعض عناصر الجيش التشادي على دعم المتمردين لوجستيا ربما بالمشاركة معهم في المعارك [70].
ويحسب لموقف الحكومة التشادية ايضا بان المتسببين في الانفلات الأمني في دارفور، يجب التعامل معهم عسكرياً وبمشاركة الجيشين التشادي والسوداني في محاوله لإخماد التمرد، سيما أولئك المتسللين إلى الأراضي التشادية من المتمردين وفقاً لمقررات قمة الفاشر في12 ابريل2003م، وذاك قبل أن تتحول القضية الدار فورية إلى أجندة رائجة للسياسة الخارجية، وبذلك أرادت تشاد أن تؤكد لرئيس السوداني نمط العلاقات التي تربطها مع السودان، وهذا الارتباط يجعل أي حدث مهما كان حجمه يؤثر بالضرورة في البلد الآخر، فقام الرئيس التشادي بمبادرة حل سلمية في لتسوية الصراع القائم بين الحركات المسلحة المعارضة للنظام الحاكم في السودان بالعديد من المفاوضات منها اتفاقية ابشي03 سبتمبر2003م

-68(محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سبق ذكره ص1412
- 69محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون): دارفور الحقيقة الغائبة، المرجع نفسه ذص1412
70-(محمود خالد الحاج، مرجع سبق ذكره ص147

رعى الرئيس التشادي أول اجتماع مع الفصائل الدارفورية المسلحة في ابشي في الثالث من سبتمبر2003م اثمرت هذه اللقاءات والمباحثات التي قادها من الجانب السوداني اللواء عصمت عبد الرحمن قائد المنطقة العسكرية الغربية اتفاقية السلام نيابة عن الحكومة السودانية، كما وقع القائد الميداني للحركة تحرير السودان نيابة عن حاملي السلاح بدارفور عبد الله ابكر بشير وممثل الحكومة التشادية السيد عبدالرحمن موسى سمى هذا الاتفاق باتفاقية سلام بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان[71].

اشتملت الاتفاقية على ثلاثة أطراف رئيسية وهي: الحكومة السودانية وحاملي السلاح وجيش تحرير بالإضافة الى الحكومة التشادية والتي تقوم برعاية الاتفاقية، التي تهدف الى إقرار مبدأين اساسين:

أ/ تهيئة الاوضاع لاستتاب الامن بدارفور

ب/ وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ قبل المدة المقررة لسريانه في 6سبتمبر2003م، بمبادرة من رئيس الجمهورية.

أما الاتفاقية الثانية انعقدت بمدينة ابشي التشادية في الفترة من 26اكتوبروحتي نوفبر2003م الجولة الثانية لمباحثات السلام بين وفد جيش تحرير السودان ووفد جيش تحرير السودان برعاية الحكومة التشادية امتدادا لاتفاقية ابشى الموقعة بتاريخ 3سبتمبر2003م بين الطرفين، وتنفيذا للبند السابع للاتفاقية واستنادا على تقرير اللجنة الثلاثية الخاصة بالوضع الميداني بسبب عدم احضار جيش تحرير السودان للملاحقة في الفترة المحددة إبداء لنويا الحسنة والرغبة الحقيقة لإحلال السلام بين الطرفين وقد اتفق الطرفان على الآتي:

1-استمرار وقف إطلاق النار بين الطرفين ووقف كل الاعمال العدائية التي تؤدي الى تفاقم الاوضاع بما في ذلك التصريحات الاعلامية.

2-تجديد الثقة في اللجنة الثلاثية وتعزيزها من بين الاطراف الثلاثية ومراقبة تنفيذ مضمن هذا البيان.

3-3منح مهلة ثلاثين يوما لجيش تحرير السودان لإحضار الملاحق المذكورة باتفاقية 3سبتمبر2003م وذلك اعتبارا من تاريخ توقيع هذا البيان.

4-يؤمن الطرفان على ضمان حرية تنقل الافراد والممتلكات.

5-السماح للمنظمات الانسانية الوطنية والدولية بالدخول للمناطق التي تأثرت بالحرب عبر مفوضية العون الانساني وبعون اللجنة الثلاثية.

71 --عبدالوهاب، حسن بشير: العلاقات التشادية الخارجية1960-2012م، مرجع سبق ذكره ص108

6–ان الإطار القانوني للمفاوضات المقبلة حول الملاحق واتفاقية السلام الموقعة بتاريخ 3سبتمبر2003م بين الطرفان، الا ان مشروع الاتفاق النهائي حول الملاحق الذي تم تقديمة من طرف الوسيط والمرفق بهذا البيان لإجراء التعديلات علية من قبل الطرفين سوف يمثل ارضية للمفاوضات المقبلة. (72)

7–حالة وقوع خلاف او عدم احترام نصوص هذا البيان من قبل أحد الطرفين يقوم الطرف الاخر باللجوء الى الوسيط التشادي.

8–يلتزم الطرفان بالتقيد التام بما ورد في هذا البيان.

9–صدورها البيان باللغتين العربية والفرنسية ولكليهما نفس القوة القانونية.

10–مفاوضات انجمينا الاولى ديسمبر2003م:

جاء انعقاد هذه الجولة في العاصمة التشادية انجمينا في 16ديسمبر2003م وذلك لتمكن الرئيس التشادي من المشاركة وكانت امال كبيرة تعلق على هذه الجولة كان من المفترض ان تصل الى اتفاق نهائي بين حركات التمرد والحكومة السودانية ونسبة لأهمية هذه الجولة قد سافر الرئيس التشادي الى السوداني للاجتماع مع الرئيس السوداني عمر حسن البشر للبحث عن سبل تجاوزات العقبات.

ج/ قمة انجمينا الاولى ابريل2004م: في هذه الجولة وضح أن الازمة القت بظلالها على الدور التشادي مع بروز النفوذ والسيطرة الغربية على حاملي السلاح، فيما بدأت بعض الاشكالات بخروج حركة الاصلاح بقيادة العقيد جبريل عبد الكريم من حركة العدل والمساواة كما انتقلت الازمة برمتها الى ملف دارفور الى ميدان الاعلام الخارجي والدولي وازدادت الضغوطات الدولية الداعمة لحاملي السلاح متذرع بسوء الاوضاع الانسانية (73).

وفي هذه المرحلة تراجع دور الدول الغربية عامة لصالح الدور الامريكي الذي ازداد بوضوح بعد توقيع برتوكولات السلام الست بين الحكومة والحركة الشعبية وبدأ الاحساس يتنامى لدى الحكومة الامريكية بانها لن تستفيد على كافة الاصعدة من السلام في جنوب السودان في ظل بروز ازمة جديدة ة تأخذ طريقها للأعلام ومن ثم دخلت دائرة التأثير في الانتخابات الرئاسية الامريكي وصراع بوش وكيري في تلك الانتخابات مع وجود ضغوطات من

72 –عثمان، عبد المنعم: دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (قصة اقليم دارفور والصراع)، مرجع سبق ذكره ص45

73 عبدالرحيم، عبد الغفار علي: التدخل القبلي بين تشاد والسودان وليبيا وانعكاسه على الاوضاع السياسية في المنطقة في الفترة من 1960 – 2010م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، نفس المرجع، ص307

داخل الكونغرس ومجموعة اللوبي الصهيوني والكتل الافريقية، واهم ما في الامر ان لقاء انجمينا في ابريل 2004م خلص رغم تلك الظروف لاتفاق على وقف اطلاق النار [74]

هـ/ قمة انجمينا الثانية 16فبريير2005م: بدعوة كريمة من الرئيس التشادي ادريس ديبي اتنو انعقدت قمة في صباح 16فبراير2005م وذلك قبل بدأ الدورة السابعة للجنة المشتركة رفيعة المستوى تهدف الى دعم جهود السلام في دارفور [75].

حيث دعت تشاد اجتماع لوقف إطلاق النار الذي ابرم في انجمينا في 16فبراير2005م لمناقشة الاوضاع الصعبة في دارفور وذلك بمشاركة عدة دول منها السودان نفسها والغابون والكنغو ومالي التي كانت تترأس مفوضية الاتحاد الافريقي (الفا عمر كوناري)، كما شاركه ممثلون من مصر وليبيا ونيجيريا، واقرت القمة مجموعة من التوصيات التي تسمح في حالة تطبيقها بفرض وقف إطلاق النار في دارفور[76] ثم وصى البيان الختامي رئاسة اللجنة المشتركة لوقف اطلاق النار في الاقليم بإرسال فريق ميداني للتحقق من المواقع التي تحتلها القوي الموجودة بهدف وضع خطة فصل بين القوى [77].

حيث ادارت تشاد بنجاح تلك المفاوضات وقد جاء اهتمام الحكومة التشادية بهذه الازمة وعلى كل فان ما خرج به اتفاق انجمينا يعتبر فرصة طيبيه لكل الاطراف التي يهمها الملف وهي الحكومة السودانية المسؤول الاول ثم معرضي دارفور المسؤول الثاني والحكومة التشادية الطرف الاخير.

إعلان المبادئ مايو2005م: وقعت حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بعد مفوضات ابوجا تحت رعاية الاتحاد الافريقي في مايو2005م على اعلان مبادي لحل الصراع في دارفور، تجدد فيه التزام كافة الاطراف الموقعة علية بالاتفاق الموقع في انجمينا في 8ابريل 2004م واتفاق وقف اطلاق النار وتنفيذ نشر المراقبين الموقع في اديس بابا في 28مايو2004م الى جانب البرتوكولين الانساني والامني الموقع في ابوجا في نوفبر2004م كما اشتمل الاعلان عن وقف العدائيات من ثم الدخول فورا في وقف اطلاق النار نهائي وشامل جوا وبرا وكون وقف اطلاق

-74-انظر ملحق رقم (2)-وثيقة اتفاق انساني لوقوف اطلاق النار حول النزاع في دارفور تحت رعاية فخامة الرئيس التشاد إدريس ديبي اتنو حرر بتاريخ 8ابريل2004م.

75-يعقوب د علي: اورق وبحوث المؤتمر العلمي الدولي: الديمقراطية والتنمية في تشاد، الجزء الرابع،1990-2010 م

76 -انظر إلى ملحق رقم (2) وثيقة اتفاق انساني لوقوف إطلاق النار حول النزاع في دارفور تحت رعاية فخامة الرئيس التشاد إدريس ديبي اتنو حرر بتاريخ 8ابريل2004م.

77 -برفو، حسن محمد عبد الله: النزاع المسلح في دارفور وأثره على الأمن القومي التشاد يفي الفترة ما بين 2003 -2010 م، رسالة ماجستير، غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص90

النار تحت اشراف الالية الموجودة آنذاك في وفق اتفاقم انجمينا في ابريل2004م واقتسام الثروة وانشاء مفوضية للإعمار والتعويض واعداد برنامج لتنمية دارفور(78).

اقرار لبروتكول بان اتفاقية نيفاشا خطوة مميزة في تجاه التواصل الى العدل والسلام وامكانية استخدامها كنموذج يمكن من احلام السلام في كافة انحاء السودان واحترام التنوع والاعتراف بالعرقيات والديانات المتعددة والديمقراطية والتعددية الحزبية وحكم القانون واستقلالية القضاء والانتقال السلمي للسطلة والعدالة والمساواة والمواطنة واساس للحقوق المدنية والسياسية. (79).

لقد أفرز النهج التدريجي المتبع لحل صراعات السودان المختلفة، والمتشابكة، عددا من الاتفاقات السلمية المختلفة، لكن ليس من الواضح مدى إمكانية ربط بعضها ببعض للوصول إلى سلام شامل ودائم وما تم التوصل إليه هو نهج حصري للتعامل مع النزاعات المسلحة في السودان تعد اتفاقية السلام الشامل خطوة هامة في عملية بناء سلام دائم في السودان، حيث تشمل بروتوكولات للتعامل مع قضايا الحكم على المستوى الوطني والدولة.

يرى الباحثان أن قضية الحركات المسلحة في دارفور يمكن أن توجز بما اتفقت عليه معظم المبادرات من أهداف لا مخرج عن كون القضية يجب ان تعالج في إطار قومي شامل وبمشاركة كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والرفض الفوري للحرب وتوحيد حركات دارفور لتتمكن من توحيد خطاب أهل دارفور والجلوس حول طاولة مفاوضات سودانية وصولا إلي حل سلمي يرضي الجميع ومن أجل الوصول لهذه الأهداف يجب توجيه الاعلام القومي والوطني لبناء الثقة والترويج لثقافة السلام والدعوة إلي الديمقراطية التي تحقق العدالة الاجتماعية لأهل دارفور فحسب ولكن لكل أهل السودان.

الخاتمـــة:

وفي الختام على الرغم من أن المجتمع السوداني في معظم مناطقه أصبح أقرب إلى المجتمعات الانتقالية إلا أن بعض أجزائه ما زالت تحكمها الأعراف والقبيلة مما يزيد من أهمية الإدارة الأهلية ومن الحكمة أن تدعم الحكومة الإدارة الأهلية في مناطق دارفور وكذلك أرياف و أن تؤدي دورها الطبيعي في التخلص من النظم التقليدية القديمة وفق قانون التطور الطبيعي للمجتمع. ويمكن بالمزيد من التعليم – رافعة للتوعية – أن تنحسر وتتلاشى الإدارة الأهلية تدريجياً كما حدث في المراكز الحضرية الأخرى في السودان.

ويمكن تلخيص أسباب الصراع القبلي في السودان في:

78–عبدالوهاب، حسن بشير: العلاقات التشادية الخارجية 1960–2012م، مرجع سبق ذكره، ص 110

79 –ملف اتفاق ابوجا للسلام في دارفور http://digital.ahram.org.eg/articles

1- الصراع حول الأرض: فالأرض هي السبب الرئيسي للصراع في بدايته عندما كان محدوداً على المستوى المحلي (الحواكير، المراعي، الزراعة: الرُّحل ضد المزارعين).

2- غياب التنمية الشاملة العادلة مما جعل القبائل تتصارع حول موارد محدودة – مع غياب توظيف هذه الموارد لخدمة الإنسان والحيوان.

3- إلغاء الإدارة الأهلية، ثم إعادتها مع إضعافها وتسييسها مما نتج منه فراغ إداري وفراغ أمني أدى إلى تصعيد الصراع القبلي والذي تقاطع مع ظهور الحركات المسلحة فاتسع وأصبح أكثر دموية.

4- أداء الميليشيات القبلية لأدوار أمنية هي من صميم عمل الأجهزة الشرطية والقضائية (استعادة مسروقات، تَتبُّع المجرمين والسارقين، وربما حتى القصاص منه).

5- انتشار السلاح بسبب الصراعات في دول الجوار.

6- بعد ظهور الحركات المسلحة أصبح هناك استقطاب حاد للقبائل بين الحكومة والحركات نقل الصراعات القبلية إلى مراحل متقدمة وأكثر تعقيداً.

7- الصراعات القبلية أضعفت سلطة الدولة، وسوف تواصل الإضعاف بمساعدة عوامل أخرى، فكثير من مناطق دارفور حالياً تقع تحت سلطة الحركات وتطلق عليها مناطق محررة، أو تحت سيطرة ميليشيات القبائل صاحبة الحواكير التي تفرض سلطتها عند حدوث أي صراع مع قبيلة أخرى منافسة.

8- بسبب تعرضها للتسييس أصبحت الإدارة الأهلية غير قادرة على إدارة الصراع أو احتواء النزاع كما كان في الماضي وأصبحت تقف عاجزة أمام إقناع الميليشيات المسلحة بدارفور.

9- استمرار الحكومة في دفع الديات في حالات القتل بين القبائل شجع على استمرار الجرائم والعنف..

10- من الملاحظ أن الصراعات القبلية أصبحت تدار في داخل الخرطوم من قبل نافذين في الدولة، حيث لا مانع لديهم في للوصول إلى السلطة على حساب مصالح أهلهم. إذاً جزء كبير من أسباب الصراعات القبلية هو التطلع للسلطة. وقد أصبح الانتماء القبلي صاحب الصوت الأعلى نتيجة للمحاصصة في توزيع فرص العمل. وهذه المحاصصة القبلية في الحكم أنتجت طبقة مستثمرة في الصراعات القبلية لذلك يسعون باستمرار لاستمرار النزاع القبلي بإثارة الفتن وبغيرها من الوسائل.

توصي الدراسة بالأتي:

1- على الدولة إعادة فرض هيبتها ومراجعة الحكم الفيدرالي بحيث تطبَّق الفدرالية الحقيقية مع الديمقراطية التوافقية والتمثيل النسبي.

2- إعادة النظر في عملية دفع الديات الذي أصبح يشكل هاجساً لأهل دارفور بسبب أنها تشجع على تفشي الصراع بجانب أنها تمثل حافزاً على استمرار القتل في دارفور.

3- إعادة الإدارة الأهلية لسابق عهدها بسلطاتها وهيبتها وحيدتها. وأن تترك الحكومة للمجتمع ميكانيزماته وسيرورته الطبيعية بحيث تنحسر ثم تنتهي الإدارة الأهلية تدريجياً بزحف عوامل وظروف الحداثة كما حدث في أجزاء أخرى من السودان.

4- محاربة التقاليد السالبة مثل المفهوم التقليدي للحاكورة، الذي يوازي نظام الإقطاع في أوروبا، والعمل على تغيير هذه الثقافة بثقافة المواطنة والقانون وسلطة الدولة المركزية والملكية العامة للأرض وجمع السلاح من المواطنين ومن القبائل ومن الميليشيات المختلفة وتقوية القوات النظامية وتكثيف نشرها في مناطق التوتر والنزاع.

المصادر والمراجع:

فيصل حامد عبد الرحمن: أثر أزمة دارفور في العلاقات السودانية.

حسين آدم الحاج "إدريس دبِّ... والحياد المفقود" (Details-Darfur helhag@juno.com

عطا البطحاني: نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفو،

الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا، 2008 العدد 9، فبراير.

عبده مختار موسى: اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان، دارفور نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية.

الرشيد رمضان سعد الله: أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا، دراسة حالة السودان – دارفور نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، 2008م.

حسين آدم الحاج "إدريس دبِّ... والحياد المفقود" (Details-Darfur helhag@juno.com

حمزة موسى تجاني: العلاقات التشادية السودانية جذور المشكلات والتحديات الأمنية.

محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون: دارفور الحقيقة الغائبة،

المصدر تقرير «مسح الأسلحة الصغيرة للباحثة (جولي فلينت عن الصراع القبلي في دارفور)

محمد أحمد محمد داني، «دور الإدارة الأهلية في تعزيز المصالحات الوطنية،» (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2010م

-32.^ " ص. 129. اطلع عليه بتاريخ 14 أغسطس 2013م.

حرب تشاد – السودان بالوكالة دارفور وتشاد: الخيال والحقيقة بقلم جيروم توبيانا، العدد 13 يونيو/ حزيران 2008م.

محمد أحمد محمد داني، «دور الإدارة الأهلية في تعزيز المصالحات الوطنية،» (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع، الخرطوم، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2010م.

للحصول على النص الكامل لاتفاق السلام في دارفور، انظر اتفاق السلام في دارفور 2006

فلينت،2009، ص 93-53

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) تقارير السودان العدد1، سبتمبر، أيلول 2006م

تقرير من ست صفحات ليهومن رايتس ووتش في يوليو 2010، بعنوان "الأمم المتحدة:

محمد عبدالله حسن برقو: النزاع المسلح في دارفور وأثره على الأمن القومي التشادي في الفترة ما بين 2003 – 2010م، رسالة ماجستير (غير منشورة)

حتى لا يكون السودان في مستنقع جديد: مجلة البيان،العدد 203،سبتمبر2004م.

أحمد عبد الرحمن: تصاعد الجهود العربية لإنقاذ السودان، مجلة الفرقان، العدد445، الموفق4/يونيو2007 م.

عبد الوهاب، حسن بشير: العلاقات التشادية الخارجية،

Darfour". أسوشتيد برس. 4 سبتمبر 2006. أرشف في 19 مارس 2009 في وايباك ماشين.

عبد المنعم عثمان: دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (قصة اقليم دارفور والصراع

أماني الطويل: العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح قراءة وثائقية،

(قمة مبارك والقذافي ركزت في دارفور) جريدة انجمينا الجديدة العد 19 الصفحة 4 التاريخ 2008م

-موقع بانا بريس: 18ابريل 2018 05 ديسمبر 2007م، 13:02: بانا بريس 18 ابريل2018

محمد، محمد: "اسهام الوساطة التشادية في حل قضية دارفور" مجلة مركز البحوث والدراسات الافريقية، بجامعة الملك فيصل بتشاد، العدد3، المؤتمر الرابع جامعة الملك فيصل 2017م ص207

-عبدالوهاب، حسن بشير: العلاقات التشادية الخارجية1960-2012م،

عبدالرحيم، عبد الغفار علي: التدخل القبلي بين تشاد والسودان وليبيا وانعكاسه على الاوضاع السياسية في المنطقة في الفترة من 1960 – 2010 م رسالة دكتورا غير منشورة

وثيقة اتفاق انساني لوقوف اطلاق النار حول النزاع في دارفور تحت رعاية فخامة الرئيس التشاد إدريس ديبي اتنو حرر بتاريخ 8ابريل2004م.

علي يعقوب: أورق وبحوث المؤتمر العلمي الدولي، الديمقراطية والتنمية في تشاد، الجزء الرابع، جامعة الملك فيصل بتشاد، 2010م.

إنترناشنال كرايسز جروب،2007، ص 27 – 28؛ مسح الأسلحة الصغيرة 2007م.

محمود خالد الحاج، سيف الدين البشير. وآخرون، دارفور الحقيقة الغائبة،

تقرير من ست صفحات ليهومن رايتس ووتش في يوليو 2010، بعنوان الأمم المتحدة.

موقع الجزيرة نت: برنامج بلا حدود، لقاء مع الامين العام للاتحاد علماء المسلمين الدكتور احمد العو عند زيارته لإقليم دارفور.

http://digital.ahram.org.eg/articles ملف اتفاق ابوجا للسلام في دارفور

Report of the International Commission of Inquiry on Darfour to the United Nations Secretary-General (PDF)" (PDF).2005 يناير 25 . الأمم المتحدة.
"Darfur Peace Agreement" (PDF). Uppsala Conflict Data Program. 5 .2006 مايو
) في 28 سبتمبر 2013PDFتم أرشفته من الأصل (
"In a Darfur town، women recount numbing tale of their hell of rape and suffering". cbs11tv.com. 27 / .2007 مايو Grave، A Mass " .(2007 مايو 28)The horrors of Darfur's ground " ^.62Chad's president says he supports U.N. force for neighboring.